



تقرير

مجلس الإدارة السنوي

الرابع والخمسون

2025 / 2024





حضرة صاحب السمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه





سمو الشيخ

صباح الخالد الحمد الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله





سمو الشيخ

أحمد عبد الله الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء – دولة الكويت

حفظه الله



مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية



عبد العزيز عبد الله الحميضي
رئيس مجلس الإدارة



محمد متعب الرشيد
أمين الصندوق



محمد بدر الجوعان
أمين السر



أحمد راشد الطجيب
نائب رئيس مجلس الإدارة



عبد المحسن محمد العليفي
عضو مجلس الإدارة



محمد خالد العبد الكريم
عضو مجلس الإدارة



محمد عبد العزيز القطامي
عضو مجلس الإدارة



هيا أيمن بودي
عضو مجلس الإدارة



محمد عزت العربيان
عضو مجلس الإدارة



علي فيصل الكاطمي
عضو مجلس الإدارة



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

تقرير مجلس الإدارة السنوي

المحتويات

الصفحة	الموضوع
13	قيم الجمعية الاقتصادية الكويتية
15	المقدمة:
16	مجلس الإدارة واللجان وفرق العمل والأنشطة الأخرى المنبثقة عنه:
16	- مجلس الإدارة
17	- اللجان وفرق العمل والأنشطة الأخرى المنبثقة عنه
20	- اتفاقيات تعاون وشراكة
21	أنشطة اللجان وفرق العمل والأنشطة الأخرى :
21	- نشاط لجنة السياسات
36	- النشاط الثقافي
43	- النشاط التدريبي والتطوير المهني
48	- نشاط لجنة المشروعات الصغيرة
50	- لجنة إعداد الدراسات والبحوث
51	- لجنة الملتقى الاقتصادي (الديوانية)
54	- نشاط لجنة العلاقات العامة والإعلام
56	العضوية في الجمعية:
57	العلاقات والمشاركات:
61	الجمعية عبر وسائل الإعلام :
71	مشروع الميزانية المقترحة لعام 2026/2025:
72	- الإيرادات
73	- المصروفات
74	- ملخص مشروع الميزانية التقديرية لعام 2025/2024
76	تقرير البيانات المالية المنتهية في 2025/8/31



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society



قيم الجمعية الاقتصادية الكويتية







المقدمة

يطيب لي ويسعدني باسمي وباسم جميع أعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية أن نتقدم إلى جميع أعضاء الجمعية بالشكر والتقدير لمساهماتكم الطيبة في نجاح اجتماع الجمعية العمومية العادية للعام 2024/2023 ودعمكم لنا لتحقيق أهداف ورسالة الجمعية، ولقد تشرفت وزملائي في مجلس الإدارة بثقة أعضاء الجمعية العمومية، وعملنا سوياً جاهدين لنكون أهلاً لهذه الثقة بالتعاون معكم من خلال الأنشطة والفعاليات واللجان المختلفة.

قام مجلس الإدارة بأعماله خلال السنة المالية 2025/2024، بمواصلة تفعيل دور الجمعية الاقتصادية الكويتية الرائد كإحدى مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت، وعقد العديد من الاجتماعات وتم اتخاذ العديد من القرارات والتوصيات الهامة لتنظيم سير عمل المجلس واللجان العاملة في الجمعية لإقامة وتنظيم العديد من الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها الجمعية لخدمة أعضاء الجمعية والمجتمع الكويتي، وأضع بين أيديكم ملخصاً لأهم الأنشطة التي قامت بها الجمعية والتي تركزت على محاور منها النشاط الثقافي - الاجتماعي - التطوير المهني، وشملت تلك الأنشطة إقامة العديد من المحاضرات والندوات والحلقات النقاشية وإصدار البيانات الصحفية التي تصدرت لأهم المواضيع الخاصة بالشأن الاقتصادي.

وننتهز هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا وتقديرنا لجميع القائمين على شؤون الجمعية وأعضاء اللجان وفرق العمل والداعمين لأعمال الجمعية من الأعضاء الاعتباريين، آمليين أن تستمر الجمعية في أداء دورها ورسالتها لما فيه المصلحة العامة للبلاد.

وفقنا الله وإياكم وكلل جهودنا جميعاً بالتوفيق والنجاح.

عبد العزيز عبد الله الحميضي

رئيس مجلس الإدارة

مجلس الإدارة واللجان والأنشطة الأخرى المنبثقة عنه

عُقدت الجمعية العمومية العادية للجمعية الاقتصادية الكويتية اجتماعها السنوي يوم الأحد الموافق 26 يناير 2025 وتم انتخاب عشرة أعضاء لمجلس الإدارة للسنتين الماليتين 2025/2024 – 2026/2025، وذلك على النحو التالي:

عبد العزيز عبد الله مشاري الحميضي	1
أحمد راشد مرزوق الطحيج	2
حمد خالد أحمد العبد الكريم	3
حمد عبد العزيز يوسف القطامي	4
عبد المحسن محمد عبد المحسن المليفي	5
علي فيصل عبد الرزاق الكاظمي	6
محمد بدر محمد الجوعان	7
محمد عزت محمد جواد العريان	8
محمد متعب عبد العزيز الرشيد	9
هيا أيمن عبد الله بوودي	10

وعقد مجلس الإدارة بتشكيله الجديد اجتماعاً مساءً يوم الأحد الموافق 26 يناير 2025، وتم تشكيل مكتب مجلس الإدارة الجديد للعامين 2025/2024-2026/2025، على النحو التالي:

رئيس مجلس الإدارة	عبد العزيز عبد الله مشاري الحميضي	1
نائب الرئيس	أحمد راشد مرزوق الطحيج	2
أمين السر	محمد بدر محمد الجوعان	3
أمين الصندوق	محمد متعب عبد العزيز الرشيد	4

قام مجلس الإدارة بمواصلة تفعيل دور الجمعية الاقتصادية الكويتية الرائد كأحدى مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت. حيث عقد العديد من الاجتماعات تم فيها اتخاذ العديد من القرارات والتوصيات الهامة التي تنظم سير عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لزيادة الأنشطة والفاعليات التي تقوم بها الجمعية لخدمة أعضاء الجمعية والمجتمع الكويتي.

اللجان العاملة :

- لجنة السياسات
- اللجنة الثقافية
- لجنة التطوير المهني والتدريب
- لجنة المشاريع الصغيرة
- لجنة إعداد الدراسات والبحوث
- لجنة الملتقى الاقتصادي (الديوانية)
- لجنة العلاقات العامة والإعلام



رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية بعد الانتخابات التي جرت بتاريخ 26 يناير 2025



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society



استقبال معالي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار
لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية



استقبال معالي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار
لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية



استقبال وفد من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة الكويت



استقبال وفد من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة الكويت



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

اتفاقيات تعاون وشراكة

لدور الجمعية الاقتصادية الكويتية كمؤسسة ضمن مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت وتضم أصحاب الاختصاص العلمي في مجال الاقتصاد بهدف تنمية الثقافة والخبرة ورفع المستوى المهني والأدبي في ميادين الاقتصاد وتوفير المقومات والركائز اللازمة لتطورها.

وقعت الجمعية الاقتصادية الكويتية مذكرة تعاون مع هيئة أسواق المال لتبادل الخبرات، وإقامة الفعاليات المشتركة والتي تشمل ورش العمل التوعوية والندوات واللقاءات والحلقات النقاشية لتحقيق أهداف الهيئة والجمعية وتعزيز الوعي الثقافي الاقتصادي والمالي لدى افراد المجتمع.

كما وقعت الجمعية الاقتصادية الكويتية اتفاقية تعاون مع شركة بيانات ثقة والتي تعمل على تقديم خدمات متخصصة في إجراء الاستبيانات وجمع المعلومات لدعم الأبحاث والدراسات داخل دولة الكويت، ولتحقيق المنفعة المشتركة بين الطرفين.



توقيع الجمعية الاقتصادية الكويتية اتفاقية تعاون مع شركة بيانات ثقة

توقيع الجمعية الاقتصادية الكويتية مذكرة تعاون مع هيئة أسواق المال

أنشطة اللجان والأنشطة الأخرى

لجنة السياسات :

شُكلت لجنة السياسات من السادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2025/2024 ، وهم:

م	الاسم	المنصب
١	عبد العزيز عبد الله مشاري الحميضي	رئيس اللجنة
٢	أحمد راشد مرزوق الطحيج	عضو
٣	محمد بدر محمد الجوعان	عضو
٤	محمد متعب عبد العزيز الرشيد	عضو
٥	حمد خالد أحمد العبد الكريم	عضو
٦	حمد عبد العزيز يوسف القطامي	عضو
٧	عبد المحسن محمد عبد المحسن المليفي	عضو
٨	علي فيصل عبد الرزاق الكاظمي	عضو
٩	محمد عزت محمد جواد العريان	عضو

استمرت اللجنة في تنفيذ دور وأهداف الجمعية الاقتصادية الكويتية وقدمت خلال هذا العام موضوعات وبيانات هامة، وذلك على النحو التالي :

- بتاريخ 2024/12/2 : تم إصدار بيان بعنوان: «مسيرنا واحد ..
وشعبنا واحد»، وجاء البيان على النحو التالي:

نرحب بالقيادة الكبار ضيوفاً على الكويت أميرها وشعبها، ولقد لامس شعار المؤتمر



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

«المستقبل خليجي» ما نرجو قوله في جملة هذا البيان الترحيبي بضيوف الكويت الكبار. ولم تخطئ كلمات أغنية «أنا الخليجي» - التي أبدعت في غنائها فرقة التلفزيون عام 1984 بمناسبة انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت آنذاك - في تصوير الحالة الخليجية أبداً، فشعوب دول الخليج كلها من دون استثناء يجمعهم الدين الواحد ورباط الدم والموروث الشعبي والموقع الجغرافي وهذا بالتأكيد يجعل المصير واحداً.

لم نكتب هذا البيان لنُعرف المصير المشترك وأركانه، ولكن لنبين بأن هذا المصير المشترك ولّد قوة اقتصادية خليجية ضخمة، هذه الكتلة الاقتصادية هي القوة الناعمة التي يملكها هذا الكيان. كثير من الكتل الاقتصادية التي تم إنشاؤها في آخر نصف قرن تعمل للوصول إلى التآلف التجاري والتكامل الاقتصادي، ونحن في مجلس التعاون الخليجي نملك كتله اقتصادية ضخمة وندل عليها بالأرقام والمؤشرات:

- إجمالي الصادرات في 2022 نحو 1.25 تريليون دولار، منها الصادرات غير النفطية تقريباً 400 مليار دولار.
- إجمالي حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون للعام 2022 بلغ أكثر من 127 مليار دولار.
- إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون للعام 2022 أكثر من 1.5 تريليون دولار.
- دول الخليج تسيطر على 78% من صادرات الشرق الأوسط خلال 2023 بقيمة 1.08 تريليون دولار.

وقيمة سوقية لبورصات الخليج تزيد عن 2.2 تريليون دولار، وهذا جميعه استناداً إلى بيانات منظمة التجارة العالمية. لذلك، المؤشرات الاقتصادية تعطي دلالة واضحة على الفرص الكبيرة مما يتوجب بذل المزيد من الجهود لتطوير العمل الخليجي المشترك، وإذا ما أشرنا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم التي انخفضت بنحو 2% لتبلغ خلال العام الماضي 1.33 تريليون دولار، ولكنها في هذه الكتلة كانت بازدياد بحيث بلغت



قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الخليج 136 مليار دولار وللمملكة العربية السعودية نصيب الأسد فيها بنسبة 22 % . وفي جانب اقتصادي مهم آخر تحتل الصناديق الاستثمارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج اهمية كبيرة على المستوى العالمي، فحسب تصنيف الموقع الرسمي للصناديق الثروة السيادية والمعاشات (SWF) أربعة صناديق استثمارية خليجية (جهاز أبوظبي للاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، صندوق الاستثمارات السعودي وجهاز قطر للاستثمار) في قائمة أكبر 10 صناديق في العالم من حيث القيمة.

لذا نستنتج بأن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بقدرات اقتصادية كبيرة تجعلها من اهم بلدان العالم من هذه الناحية، وتملك وفرة لمخزاتها المالية من صناديق ثروة سيادية، وتتمتع بإنتاج النفط والغاز الطبيعي، فهذه المنطقة الجغرافية تمتاز بتوافر خاماتها النفطية عالية الجودة، واحتياطها الكبير من الغاز الطبيعي، وحجم التجارة الخارجية وحجم ونوعية الاستثمارات والنمو الاقتصادي، وكذلك حباننا الله سبحانه بنعمة توزيع الثروات لتنعيم شعوب الخليج بثروات بلادهم ونصيب الفرد من الناتج المحلي مرتفع عالمياً.

وبلا شك نسعى ونأمل من القمة الخليجية أن تنمي هذه المؤشرات وتعمل على تحسينها مع تذليل التحديات التي تعوق الشراكة التجارية الخليجية التي يتصدرها عدم وجود تعريف واضح للمنتج الخليجي وضوابط عمل مشتركة، وتكرار الإجراءات الجمركية بين دول المنطقة وعدم أتمتة إجراءات الفسخ وتوحيدها كما فعلت الكتلة الاقتصادية الأوروبية سعياً لأن نصل لسوق خليجية مشتركة وبنك صادرات خليجي يساعد الصناعيين في فتح آفاق جديدة وفرص عمل حقيقية للشعوب الخليجية.

وختاماً، الوصول للتكامل الاقتصادي يتطلب الصعود في سلم التعزيز التجاري بين



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

الدول وصولاً إلى آخر عتبه في التكامل وهو التوافق في السياسات المالية، وهذا من شأنه أن يحمل بين عتباته ملفات تجارية واقتصادية عدة قبل التكامل المنشود. لذلك يجب أن نتذكر دائماً بأن «مسيرنا واحد وشعبنا واحد» ومتى ما عملنا جاهزاً لتعزيز هذا المفهوم سنرقى جميعاً كواحدة من أكبر الكتل الاقتصادية وبفوائد كبيرة لشعبها.

وحياكم الله في بلدكم الثاني، فقد حلتكم أهلاً وواطئتم سهلاً...

– بتاريخ 2024/12/5 : تم إصدار بيان بعنوان: رسالة إلى مجلس الوزراء الموقر.. ماذا بعد تقرير «مكافحة غسل الأموال في الكويت» من مجموعة العمل المالي (FATF)، وجاء البيان على النحو التالي:

قال الله سبحانه في محكم كتابه ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ (13) وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾

حرصاً من الجمعية الاقتصادية الكويتية على سمعة دولة الكويت الاقتصادية والمالية، فمنذ 2020 والجمعية الاقتصادية تطلق صرخات بأن مكافحة غسل الأموال أصبح ضرورة مالية وأمنية وتشريعية. وفي الوقت الذي نرى فيه قضايا غسيل الأموال بدأت تتفاقم على السطح مجدداً بأرقام وأسماء هزت الشارع الكويتي ليست بالمبلغ كما كانت أثناء جائحة كورونا، ولكن هزت الشارع لتغلغلها في أوساط اجتماعية متنوعة من سياسيين وقانونيين وتجار وغيرهم. وما حذرت سابقاً منه الجمعية الاقتصادية الكويتية من مخاوف متزايدة من مجموعة العمل المالي العالمية «فاتف» بوضع الكويت على القائمة الرمادية فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لم يعد هاجساً الآن بعد الجهود الواضحة بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، ولكنها ليست النهاية فوجوب وضع خطة تصويب واضحة أصبح حاجة ماسة من تقرير «فاتف» الأخير.



وكما دلت الجمعية الاقتصادية الكويتية سابقاً فقد أتى التقرير الذي نُشر من مجموعة العمل المالي « FATF » عن أوضاع مكافحة غسل الأموال في الكويت مادحاً للبيئة العامة من «فهم رقابي لمفهوم غسل الأموال» ولكن مع «أوجه قصور خطيرة في صعوبة إثبات الإدانة وغياب عقوبات عدم الامتثال، وتنبيه لأوضاع قطاعات تجارية، وكذلك الجدية في الدعوات الاستثمار المشبوهة والتعاملات النقدية عالية ومحدودة البيانات الحديثة المفصلة.» وأن «الشركات التجارية الغير مالية لديها فهم بدائي لمخاطر الجرائم المالية التي تواجهها على المستوى الوطني، وفهم ضعيف لمخاطر تمويل الإرهاب.» فعلى الرغم من «الفهم الجيد» كما وصفه التقرير لجهات التنظيم والرقابة والإشراف، مثل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والمؤسسات المالية وغيرها، إلا أن قطاعات تجارية أخرى غير مالية محدودة الرقابة مثل «الصرافة والعقار والذهب والأصول الافتراضية» تم وصفها بالأكثر خطورة في مجال الجرائم المالية.

وأكدت (FATF) ضمن سلسلة من المقابلات واللقاءات الموسعة مع الجهات المعنية بالدولة بشأن «الثغرات ونقاط الضعف في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب» في تقريرها المرحلي حول نتائج التقييم المتبادل وفعالية التدابير التي اتخذتها الكويت ومستوى امتثالها لتوصيات المجموعة أن «الكويت لديها إطار قانوني وإشرافي مناسب وملائم للتصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة التمويل غير المشروع» لكنها حذرت من «وجود أوجه قصور خطيرة قد تمنعها من تحقيق نتائج فعالة في هذا الصدد». وكذلك بأن «الكويت تمتلك إطاراً قانونياً ورقابياً مناسباً لمعالجة التمويل غير المشروع»، ولكن في ذات الوقت «هنالك مشكلة في الفهم والتحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وملاحقته قضائياً». وأيضاً رأت مجموعة (FATF) أن «الكويت تتمتع بفهم أساسي فقط لمخاطر غسل الأموال التي تواجهها على المستوى الوطني، وفهم منخفض لمخاطر تمويل الإرهاب»، معتبرة ان «السلطات تحتاج إلى تحسين فهمها لهذه



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

المخاطر، بما في ذلك إجراء تقييمات شاملة للمخاطر لقطاع المنظمات غير الربحية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية». وانصافاً للكويت، أكدت المجموعة أنها زادت من عدد التحقيقات في غسل الأموال، لكن السلطات تواجه تحديات في تأمين الإدانة بغسل الأموال دون إثبات الجريمة الأصلية الأساسية، مشيرة الى ان «معظم قضايا غسل الأموال التي تضبط أو تنظر حالات بسيطة تتعلق بغسل الأموال الذاتي، ونظراً لملف المخاطر، فإن التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بتمويل الإرهاب تبدو محدودة، حيث تفشل القضايا في كثير من الأحيان في الوصول إلى الإدانة خلال المحاكمة». كما تعتبر المبررات الخيرية وجمعيات المجتمع المدني ذات التدفق المالي العالي في الكويت من مرتكزات المخاطر العالية للمخاطر من غسل الاموال وتمويل الإرهاب، لذلك أشارت (FATF) الى ان «الكويت أجرت تقييماً للمخاطر لقطاعها الغير ربحي، لكنها تحتاج إلى اتباع نهج أكثر استناداً إلى المخاطر لحماية هذا القطاع من إساءة استخدام تمويل الإرهاب وعدم تعطيل وتثبيط النشاط غير الربحي المشروع» سواءً الإنساني والديني والمدني.

وأوصت (FATF) بمجموعة من التوصيات للكويت لتفعيل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- 1 - تحديث تقييم المخاطر ليتضمن مجموعة أوسع وإجراء تقييم شامل لمخاطر إساءة استخدام شخصيات اعتبارية.
- 2 - النظر في مجموعة أوسع من أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 3 - التحقيق في أنواع من أنشطة تمويل الإرهاب وملاحقتها قضائياً.
- 4 - تحديد أنشطة تمويل الإرهاب المحتملة المرتبطة بحركة العملات.
- 5 - ضمان التنفيذ القانوني للعقوبات المالية المستهدفة دون تأخير.
- 6 - استخدام العقوبات المالية بشكل استباقي لحرمان الإرهابيين من أصولهم.



- 7 - نشر قائمة كاملة بالأشخاص الخاضعين لتدابير العقوبات المالية.
- 8 - إجراء تقييم شامل لمخاطر تمويل الإرهاب في المنظمات غير الربحية.
- 9 - التأكد من تمتع السلطات بإمكانية الوصول إلى معلومات الكيان القانوني.

ونعتبر في الجمعية الاقتصادية الكويتية أن هذه الملاحظات تضع البلاد تحت المتابعة المعززة فيما يتعلق بهذه النوعية من الجرائم، ما يسلب الضوء على حالة الجرائم المالية في البلاد ومدى كفاءة السلطات الرقابية والتنظيمية بضبطها ومعالجتها. لذلك يبقى الهاجس الأساسي لدينا هو ماهي خطة التصويب لهذه الملاحظات التي تعتبر ركائز أساسية لمجموعة (FATF) ولنظومة محاربة غسل وتمويل الإرهاب. ولا يفوتنا أن نؤكد على أحد أهم أوجه تصويب الخطأ ومحاربة غسل الأموال هو إيجاد آلية فعالة تضمن تضافر الجهود بين الجهات المعنية بالدولة وأن الجهات الرقابية هي مكملتها لبعضها في تعقب مرتكبي هذه الجرائم ولا يجب أن تكون لكل جهة على حدة عمل ومنظومة منفصلة عن الجهات الأخرى، وهذا قد يعد أحد أهم عوامل التكامل في محاربة هذه الجرائم وأحد مرتكزات خطة التصويب. لذلك نرى في الجمعية الاقتصادية الكويتية أن لا بد من ذكر مجموعة من النقاط يجب أخذها بعين الحسبان في خطة التصويب ملف الكويت في مجموعة (FATF) ولعل من لأهمها ولا نحصرها بالنقاط الآتية:

1- معالجة القصور التشريعي:

مراجعة القانون حسب المتطلبات الدولية ودراسة أوجه القصور وتعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفع كفاءة وحدة التحريات المالية وتدعيم استقلاليتها، وتعزيز صلاحياتها وأدواتها، والعمل على استعجال إقرار التعديلات الجوهرية على القصور التشريعي في القانون.

2- صدور أوراق جديدة للدينار:



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

تبدیل العملة في أي دولة هي فرصة لتنظيف السوق من الأموال المحرمة، وكشف الثروات الناتجة عن أنشطة غير مشروعة، والمخباة خارج البنوك والقنوات المشروعة.

3- نظام الحوالات المالية:

قبل أقل من سنة قام بنك الكويت المركزي بخطة إستباقية للحفاظ على متانة الدولة المالية بإلزام شركات الصرافة بتعيين مدقق حسابات خارجي لفحص دفاترها كل 6 أشهر. هذا التشدد الرقابي في مكافحة غسل الأموال هو تفتيش إضافي على تحويل الأموال من وإلى الكويت في نظام الحوالات المالية بحيث تكشف بعد هذا الإجراء قضيتين لهم علاقة بغسل الأموال تم نقل أموالهم عبر نظام الحوالات من دول في القائمة السوداء.

4- جمعيات النفع العام:

تعتبر المبرات الخيرية وجمعيات المجتمع المدني ذات التدفق المالي العالي من مرتكزات المخاطر العالية للمخاطر من غسل الاموال وتمويل الإرهاب، لهذا نحتاج إلى اتباع نهج أكثر استناداً إلى المخاطر لحماية هذا القطاع من إساءة استخدام تمويل الإرهاب وعدم تعطيل وتثبيط النشاط غير الربحي المشروع على الصعيد الديني والإنساني والمدني.

5- الأصول الافتراضية:

الدعوة إلى منظومة مالية تشمل الاعتراف بالأصول الافتراضية وأنها أصبحت واقعاً على العالم المالي والاقتصادي ولا يجب أن تغلق الجهات المسؤولة عن السياسة المالية والنقدية للبلد عن تنظيمها.

6- التستر التجاري:

تمكين المقيم من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه الشخصي أو بالاشتراك



مع غيره محظور عليه ممارسته، أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من الأنظمة والتعليمات ممارسته، ويعتبر المواطن متستراً في حالة تمكين الوافد من استخدام اسمه. وما قامت به وزارة التجارة مؤخراً خطوة جيدة في تفعيل هوية المستفيد الحقيقي ولكن ندعو لرؤية قانون شامل لمحاربة التستر التجاري.

ومن الواجب ذكر انطباع سائد للعامة وهو اعتبار الجرائم المالية أمر غير أساسي طالما كانت بعيدة بعدم مساسها للأموال العامة، وهذا أمر غير منطقي وبعيد عن طبيعة عمل النظام المصرفي العالمي. فعندما تتعرض الكويت في حال ساءت سمعتها -لا تسمح الله- كمنفذ سهل للعمليات المالية المشبوهة، فإن النظام المالي العالمي سيرمي على الدولة بغرامات مالية تقع على الدولة وتعيق من عمل البنوك المحلية وتدفع الكويت واقتصادها جزءاً من ثمنه.

بتاريخ 2025/1/8 : تم إصدار بيان بعنوان (الكويت .. عروس الخليج) بيان عن دورة كأس الخليج العربي 26، وجاء البيان على النحو التالي؛

نرفع أسمى آيات التهاني إلى مقام حضرة صاحب السمو الذي افتتح هذا العرس الكروي الجميل وإلى أخيه سمو ولي العهد الذي ختم هذا الحفل البهيج، ونهنئهم على نجاح البطولة خارج حدود الرياضة وحسن التنظيم الذي لامس تنظيم محافل كروية عالمية كنسخة كأس العالم الأخيرة. ولا يفوتنا شكر من له حق الشكر في تحقيق هذه الرفعة لاسم الكويت من منظمين وعسكريين ورعاة ومتطوعين ومراقبين، فقد عاشت الكويت جواً من البهجة نحزن على نهايته ولكن عزاءنا هو الذكرى الجميلة التي تركها هذا العرس الرياضي والاجتماعي والثقافي والأدبي والتراثي والأهم من كل ذلك الاقتصادي منه فقد كان شمعة مضيئة في تاريخ الكويت الحديث.

ولطالما دعونا في الجمعية الاقتصادية الكويتية إلى إقامة مثل تلك البطولات والمحافل



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

الرياضية والغير رياضية التي لها شأن كبير في حركة الاقتصاد المحلي وتنشيط التجارة الداخلية لامتلاك الكويت ثلاث أمور مهمة لا يملكها في الخليج مجتمعة سوانا في الكويت، وهم أننا نملك البنية التحتية ولكنها أهملت في سنوات سابقة نتيجة لسوء التنظيم على عكس ما شهدناه في كأس الخليج، وكذلك نتمتع بإرث ثقافي وموروث شعبي يتطلع الجميع لزيارته في الكويت مثل المباركية التي أصبحت بفضل تاريخها ورمزيتها لنا ككويتيين هي محط اللقاء للأشقاء من دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا فضلاً عن المتاحف التراثية والقصور والبيوت التاريخية التي تكون قبلة للسياح. ونفخر أخيراً بأننا في الكويت نملك شعب حي مضياف، ينعش أي استضافة رياضية كانت أو غيرها بإحيائه أجواء فريدة لكل مناسبة ومشاركة واسعة من القطاعات التجارية بالدعم والموازرة.

وأصبح واضحاً جلياً وفي الدرجة الأولى للحكومة بأن الكويت تمتلك ما يؤهلها لأن تكون في الصفوف الأولى على مستوى السياحة والاقتصاد والبنية التحتية على مستوى المنطقة، فقصّة نجاح كأس الخليج فاقت الرياضة والإنفاق الرياضي بكثير. والشعوب الخليجية تميل إلى الاستمتاع بنوافذ الأوقات العائلية والأسرية، وهي نوافذ تقدمها كل الدول الخليجية، ولكنها مميزة في الكويت لملاستها كل الأذواق والطبقات، وهذه أحد الأوجه التي نتمنى أن تلتفت لها السلطة التنفيذية في صناعة السياحة كمساهم في تنويع مصادر الدخل غير النفطية، وهي ليست جديدة على الكويت ولكن مع الأسف تم إهمالها في سنوات سابقة. لذلك ندعو في الجمعية الاقتصادية الكويتية بأن نجاح «خليجي 26» ليس فقط فرصة لتعزيز مكانة الكويت كوجهة رياضية دولية في استضافة كأس آسيا 2031، ولكنه فرصة لاستضافة معسكرات تدريبية آسيوية أو دولية على مدار العام. ومن شأن هذه الاستضافة أيضاً تحفيز قطاع الأعمال بشتى أبوابه من الإعلام المحلي إلى تعزيز روح ريادة الأعمال من شركات صغيرة ومتوسطة



تحقق النمو وتخوض تجارب سياحية متخصصة.

منذ انطلاقة بطولة كأس الخليج، توافد المشجعون من كل دول الخليج بشكل كثيف مما أدى على ارتفاع نسب الإشغال في مرافق مهمة من الاقتصاد المحلي التي وصلت نسب إشغال بعضها إلى 100%، كالفنادق مما أنعش هذا القطاع الخامل الذي كان يعاني من ضعف الإشغال بحيث تتراوح النسبة في بعضها بين 25% و30% على مدى السنوات الأربع الماضية، والمحلات التجارية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في شتى أنحاء الكويت وبيع التجزئة والإعلام وسوق الأغذية بشتى أنواعه وقطاعات الضيافة ووسائل النقل فهذا كله من الجوانب الإيجابية لهذا الحدث الرياضي المهم الذي لطالما ما دعونا أن يكون هناك استثمار حقيقي في الدورات الرياضية والمناسبات المتنوعة التي سيكون لها أثر مقارب لكأس الخليج اقتصادياً وترفيهياً. والأمر الإيجابي في كل هذا أن الكويت لا تحتاج إلى استثمار كبير في البنى التحتية لإقامة هذه المحافل ولكن ينقصها في السنوات السابقة حسن التنظيم والإرادة الجادة في هذا الملف، ويعزز صورة البلد المضيف كوجهة سياحية وثقافية والأهم من هذا أنها تساهم في خلق فرص وظيفية سواء مؤقتة أو دائمة في مجالات مختلفة كالتنظيم والضيافة والأمن.

بعد أن استقطبت بطولة كأس الخليج أكثر من 75 ألف مشجع وسائح من الخارج بلغ ارتفاع حركة السحوبات المالية عبر «كي نت» 17%، ولم يقتصر أثر البطولة على الحضور الجماهيري أو الأداء الرياضي، بل امتد إلى إنعاش قطاعات متعددة داخل الاقتصاد الكويتي، ما يبرز أهمية الفعاليات الكبرى في تحفيز النمو المحلي. وعلى حسب تقديرات «بلومبيرغ» عن أن تكلفة حفل افتتاح البطولة بلغت أكثر من 25 مليون دولار، وفي المقابل جنت الكويت ملايين الدولارات من بيع حقوق البث، وعوائد الإنفاق السياحي للمشجعين، فضلاً عن بيع التذاكر.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

وترجّح بعض التقديرات أن الكويت حققت عوائد اقتصادية تتجاوز 100 مليون دولار بوجود أكثر من 75 ألف مشجّع وسائح دخلوا الكويت من مختلف الدول.

ختاماً، هذا التنظيم وحسن الضيافة نقل صورة لطالما تمنينا عودتها بأن الكويت كانت ولا زالت عروس الخليج، فشكراً لكل العاملين والقائمين ونتمنى أن يُرى هذا الملف وهو ملف السياحة والترفيه باستضافة بطولات ومناسبات ومحافل بعين الإرادة الجادة لما لها من آثار كثيرة وأهمها الاقتصاد المحلي.

بتاريخ 2025/2/5 تم إصدار بيان بعنوان « قانون التمويل العقاري .. للخلف دُر»، وجاء البيان على النحو التالي :

آثرنا في الفترة السابقة ترقب ما ستؤول إليه القرارات الوزارية بشأن الملف الإسكاني والتمويل العقاري بعد السخط الكبير من مجموعة كبيرة من الاقتصاديين الماليين والعقاريين الذين أدلوا بدلوهم من مشارب مختلفة، لكن بعد تصريح الأخ وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبد اللطيف المشاري بأن الحكومة ماضية على قدم وساق في هذا المشروع كان لابد لنا من وقفة لمراجعة المنطق الاقتصادي وراء هذا المشروع.

هناك أمور تشبه الكلمات المتقاطعة، يعجز التفكير المنطقي عن حلها، وهذا بالضبط ما كان ينطبق على مبادرات الحكومة وقراراتها سابقاً في تعاطيها للملفات المالية والسياسية، لذلك نرى أن ما أعلنت عنه اللجنة الوزارية عن مشروع قانون التمويل العقاري الجديد يدور في فلك هذه الكلمات المتقاطعة. مفهوم التمويل العقاري أو الرهن العقاري هو أحد الحلول التمويلية التي تكون عادةً طويلة الأجل بعيداً عن بنك الائتمان، ويفترض أن يكون أداة لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة المتخمة والتي تعاني عجوزات حقيقية. فإن من العبث استخدام المنطق والتحليل لفهم المواقف الحكومية في حل



مشكلات تفاقمت منذ أكثر من 30 سنة في ظل شح معلومات وعدم اكتراث اللجنة الوزارية المكلفة بالدفاع عن مشروعها أو شرحه على أقل تقدير.

لذلك وفي محاولة للفهم نقول أن قانون التمويل أو الرهن العقاري سيعجل في تفاقم الأزمة بدون تحرير المزيد من الأراضي وهذه أبسط مبادئ الاقتصاد، لأنه اقتصادياً ستزيد كمية المعروض على الطلب، لكي يكون هناك سوق يستوعب الوفرة المالية الناتجة عن القانون بحال تطبيقه بطريقة صحيحة ومع وجود ضوابط حتى لا يكون مصير القانون كغيره من القوانين التي أُستغلت بشكل فاضح من البعض. فإن تم تطبيقه بدون تحرير للأراضي فإن أسعار العقارات ستتضاعف وينتفي الغرض الرئيسي من مشروع القانون الحكومي.

بلمحة بسيطة على مشكلة أسعار العقار المستمرة في الكويت، ففي مجلس الامة 2013 تم إقرار زيادة الكهرباء وتم استثناء القطاع السكني، ومنذ ذلك اليوم تحول القطاع السكني إلى شقق ساهم بزيادة الأسعار بمتوسط 35%. ناهيك عن عدم قدرة الدولة على بناء المدن السكنية لأن الدولة لا تمسك زمام خطوط الإنتاج جميعاً وبذلك يكون مصير هذه الدول المسيطرة على قطاعات الدولة والمهيمنة عليها عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها وهذا ما تجلى واضحاً في الأزمة الإسكانية على مدى أكثر من 30 سنة ماضية.

الحديث عن علاقة الحكومات والقطاع الخاص بشكل عام وفي الأسواق المالية بشكل خاص هو حديث عميق ومتشعب يمكن تجسيده في عنوان لغلاف مجلة نيوزويك الأمريكية في فبراير 2009 "نحن جميعاً اشتراكيون الآن" والذي أثار ضجة حينها بعد أن قامت الحكومة الأمريكية تحت إدارة كل من جورج بوش الابن وباراك أوباما في التدخل المباشر في السوق الأمريكي لإنقاذ شركات القطاع المالي والتأمين والسيارات من

الانهيار جراء الأزمة المالية العالمية آنذاك.

وفي الكويت، يزخر تاريخنا الاقتصادي بتداخل السياسة الحكومية في أعمال القطاع الخاص والأسواق المالية، كيف لا وهي المؤسس الأول لفكرة الصندوق السيادي الاستثماري قبل أكثر من 65 عام. وهي فكرة ترمي إلى تعظيم الإيرادات العامة للدولة وتنميتها عبر الاستثمار في الأسواق المالية والمشاريع المربحة والناجحة.

كما أشرنا بأكثر من مناسبة في ندواتنا ورسائلنا إلى السلطة التنفيذية في الجمعية الاقتصادية الكويتية بأن نظام الرهن العقاري المسمى تمويلياً المقدم من الحكومة سيؤدي إلى حل مشكلة بنك الائتمان فقط، ولا يعني شيء سوى نقل الدين من بنك الائتمان الغير قادر على التمويل إلى البنوك التجارية. بنك الائتمان الكويتي لديه التزامات تمويلية بما يتجاوز 3 مليار دينار للمشاريع التي تم تسليمها (المطلاع، صباح الأحمد، ومدن أخرى). من المفترض على نظام الرهن العقاري أن يراعي أهم طبقة في النسيج الاقتصادي لأي دولة وهي فئة ذوي الدخل المتوسطة وتشجيعهم على تملك مسكن خاص بدلاً من تأجير المنازل لسنوات دون تملكها. كما سيكون القانون بحال تطبيقه بشكل سليم (مع تحرير للأراضي) فرصة لإنعاش جميع الأنشطة المتعلقة بالمقاولات وسينقل عبء التوظيف للقطاع الحكومي في سوق شحيح الفرص وسط أزمة اقتصادية طاحنة، أما الاستفادة من فكرة الرهن العقاري في صورته الحالية هم البنوك وتجار العقار فقط. ولو تركنا المنطق الاقتصادي في مفهوم تحرير الأراضي جانباً، فالمنطق لا يقبل أن يعيش 4.5 مليون نسمة على رقعة جغرافية لا تتعدى 15 % من مساحة الدولة الكلية ويعاني سكان هذه الدولة من أزمة إسكانية!

إذاً ما هي الحلول مع تحرير الأراضي.. هل تستطيع الدولة بناء 250 ألف وحدة سكنية؟

الحل باختصار لهذه المشكلة هي المطور العقاري. من المؤكد أنه كان من الضروري لإنشاء



الدولة وتأسيسها أن تشارك الحكومة في التنمية الاقتصادية أوائل الستينيات القرن الماضي، حين تولت مهام القطاع الخاص لعدم أهليته وقدرته آنذاك، فأنشأت الشركات الحكومية والتي كان النصيب الأكبر في عملية إعمار الكويت ووضعها في مصاف الدول المستقلة الحديثة، إلا أن دور الحكومة في أي اقتصاد هو في تأمين المناخ المناسب لتمكين القطاع الخاص من خلق فرص عمل جديدة للمواطنين.

لذلك فكرة التمويل العقاري هي فكرة عالمية محمودة وجيدة جداً للحلول الإسكانية، ولكنها إذا لم تتم وفق خطة طرح لقوائم بأعداد كبيرة للسوق فإن هذه الفكرة ستعظم المشكلة. وبالمعنى الاقتصادي، إذا كان الهدف هو زيادة النقد (السيولة)، فإنها يجب أن تتزامن مع زيادة في العرض حتى لا يكون الطلب أداة لرفع الأسعار أكثر من الآن.

مما لا شك فيه بأن دور الحكومات في العالم اليوم قد تغير وتطور لم تعد أمريكا رأسمالية ولم تعد الصين شيوعية بل إن السياسة العامة أصبحت معادلة متوازنة بين السوق الحر العادل والضمان الاجتماعي. ونحن اليوم لسنا دعاء للخصخصة "المعلبة" التي سوقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو للنظام الرأسمالي الفاحش الذي أثبت محدوديته خلال العقد الماضي من الزمن ولا أيضاً للتجربة الكورية الشمالية في الجانب الآخر، إلا أننا مدركون للحاجة الملحة لتغيير المناخ الاقتصادي في البلاد والتفكير بغير الفكر السائد في البلد.

يقول أحد مستشارين الحزب الشيوعي الحاكم في الصين بأن الحزب لا يلتفت إلى التعريفات والمسميات ولا يرهق نفسه بشرح ما إذا كانت السياسة شيوعية أم رأسمالية بل إن المقياس الوحيد هو أن يكون اليوم أفضل من أمس. لذلك أي خلاف بأن الحكومة هي المطور أو قطاع خاص يدخلنا في متاهة في التعريف والتطبيق فالمهم أن نعيش غداً أفضل من اليوم.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

اللجنة الثقافية :

شُكلت اللجنة الثقافية من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2025/2024 ، وهم:

م	الاسم	المنصب
1	هيا ايمن عبدالله بوى	رئيس اللجنة
2	أسرار حمد العريفان	عضو
3	بدر فؤاد سعود العقيل	عضو
4	حسن كنعان الصراف	عضو
5	حنان على غلوم جاولى	عضو
6	د. خالد قسواني قسواني	عضو
7	عبدالعزیز عيسى عبدالله الطواش	عضو
8	عبدالغفور محمد عبدالهادى حاجيه	عضو
9	د. عبدالله خالد المطيري	عضو
10	عبدالله محمد النفيسي	عضو
11	عمر خالد الرميحي	عضو
12	غازى ثامر سرور العتيبي	عضو
13	فيصل ضاوي فايز العتيبي	عضو
14	محمد رياض المنصور	عضو
15	مصطفى غازى يوسف المضيف	عضو
16	ناصر محمد وردي	عضو
17	د. ندى سليمان المطوع	عضو



ومن أبرز الأنشطة التي نظمتها اللجنة :

1- ندوة عامة بعنوان (المناخ بين التاريخ والرقابة):

بتاريخ 2024/10/8 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (المناخ بين التاريخ والرقابة) وقدمها كل من السيدة/نادية علي الشراح – باحثة اقتصادية ، والسيدة / محمد متعب الرشيد – عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بوذي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية.

2- ندوة عامة بعنوان (مقارنة: السياسة النقدية الصينية والأمريكية - (China vs. US Monetary Policy):

بتاريخ 2024/10/13 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (مقارنة: السياسة النقدية الصينية والأمريكية - China vs. US Monetary Policy) وقدمها كل من: الدكتورة / العنود إبراهيم الصباح - باحثة أكاديمية في الشؤون الصينية Doctor of Economics - Senior State - Administrative Attaché - DR. Maxime Izoulet وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بوذي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية.

3- ندوة عامة بعنوان STRATEGY & DIGITAL TRANSFORMATION IN LEGACY INDUSTRIES استراتيجيات التحول الرقمي في الصناعات العريقة :

بتاريخ 2024/10/29 نظمت اللجنة ندوة عامة بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بعنوان STRATEGY & DIGITAL TRANSFORMATION IN LEGACY INDUSTRIES استراتيجيات التحول الرقمي في الصناعات العريقة وقدمها : Prof. Jay Rao – Professor of Innovation & Technology at Babson College وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بوذي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

4 - ندوة عامة بعنوان Economic Horizons: Understanding Kuwait-China Relations أفاق اقتصادية فهم العلاقات بين الكويت والصين:

بتاريخ 2024/11/19 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان: Economic Horizons: Understanding Kuwait-China Relations
أفاق اقتصادية فهم العلاقات بين الكويت والصين وقدمها :

- Dr. Alanoud Ebraheem Alsabah - Research Journey
- Muhammad Hanan Tariq - Partner - Tax and Corporate Services
- Changfeng Wang - Director — Tax and Corporate Services - KPMG in Kuwait

5 - جلسة حوارية عامة بعنوان (التكامل الاقتصادي الخليجي):

بتاريخ 2024/11/26 نظمت اللجنة جلسة حوارية عامة بعنوان (التكامل الاقتصادي الخليجي)، وقدمها: د. أنور الشريعان – دكتور الاقتصاد بجامعة الكويت، د. مشعل السمحان – باحث اقتصادات الطاقة – معهد الكويت للأبحاث العلمية، السيد/ محمدر الجوعان – نائب رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية، د. محمد سعد العلوش – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

6 - ورشة عمل بعنوان (بدء مزاولة الأعمال التجارية من الفكرة إلى اقتحام الأسواق):

بتاريخ 2024/11/27 نظمت اللجنة ورشة عمل بعنوان (بدء مزاولة الأعمال التجارية من الفكرة إلى اقتحام الأسواق).

7 - ندوة عامة بعنوان (استخدام الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد):

بتاريخ 2025/1/27 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (استخدام الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد) وقدمها: البروفيسور/ جوليان وليامز – رئيس قسم المحاسبة والتمويل



في جامعة دورهام – بريطانية ، وأدار الحوار الخبير الاقتصادي / د. عصام زيد الطواري.
8 - ندوة عامة بعنوان (اتجاهات المشاريع في البنية التحتية - الكويت -
دراسة مقدمة من KPMG):

بتاريخ 2025/2/4 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (اتجاهات المشاريع في البنية
التيحتية – الكويت – دراسة مقدمة من KPMG)، وقدمها :

Head of Government & Infrastructure Advisory, KPMG in Kuwait - Imran Shaik -

ASAR — Al Ruwayeh & Partners - Partner - Ibrahim Sattout -

9 . ندوة عامة بعنوان (زكاة الأصول الاستثمارية والرقمية):

بتاريخ 2025/3/16 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (زكاة الأصول الاستثمارية
والرقمية) وقدمها : د. محمد عود الفزيع – رئيس مجلس إدارة شركة صدقة للاستشارات
الشرعية.

10 . ندوة عامة بعنوان (تطورات السوق العقاري خلال 30 سنة):

بتاريخ 2025/3/16 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (تطورات السوق العقاري خلال
30 سنة) ، وقدمها : السيد / علي الصفار – باحث ومستشار عقاري ، وأدار الحوار
السيد / محمد بدر الجوعان – أمين سر الجمعية الاقتصادية الكويتية.

11 . ندوة عامة بعنوان (تطورات السوق العقاري خلال 30 سنة) - الجزء
الثاني :

بتاريخ 2025/4/28 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (تطورات السوق العقاري خلال
30 سنة) – الجزء الثاني ، وقدمها : السيد / علي الصفار – باحث ومستشار عقاري ،
وأدار الحوار السيد / حمد خالد العبد الكريم – عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية
الكويتية.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

12. ندوة عامة بعنوان (Beyond Capitalism: Visions for an Equitable Future) بتاريخ 2025/4/30 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (Beyond Capitalism: Visions for an Equitable Future) ، وقدمها :

Professor / Richard D. Wolff Professor of Economics Emeritus, University of Massachusetts

وأدار الحوار

Member of the Kuwait Economic - Saad Al Zamel / Moderator

13. ندوة عامة بعنوان (الاستدامة في الأعمال والبيئة العمرانية):

بتاريخ 2025/4/28 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (الاستدامة في الأعمال والبيئة العمرانية) ، وقدمها : م. يسر وائل المطوع - استشاري أعمال مستدامة ، م. ياسمين عدنان الكندري - استشاري وخبير مباني ومدن مستدامة، د. محمد الصايغ - أمين الصندوق - عضو مجلس إدارة اتحاد المؤسسات والشركات البيئية المختصة، وأدار الحوار السيدة / غنيمة وائل المطوع - عضو الجمعية الاقتصادية الكويتية.



ندوة المناخ بين التاريخ والرقابة



ندوة التكامل الاقتصادي الخليجي



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society



ندوة استراتيجية التحول الرقمي



لجنة التطوير المهني والتدريب :

شُكلت لجنة التطوير المهني والتدريب من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2025/2024 ، وهم:

م	الاسم	المنصب
1	محمد عزت العريان	رئيس اللجنة
2	د. الحوراء نجف غلوم جمال	عضو
3	أسرار حمد العريفان	عضو
4	آسيا حمود الشمري	عضو
5	حسن كنعان الصراف	عضو
6	حيدر حسن ناصر الصايغ	عضو
7	سليمان خالد بودي	عضو
8	عبدالله مساعد السلطان	عضو
9	د. عمر ناصر عبد الله الحسينان	عضو
10	منى غانم مبارك العميري	عضو
11	مي محمد السالم	عضو
12	الدكتور احمد سعد الدويhle	عضو
13	الدكتور عادل حسن دشتي	عضو
14	سعود عبدالله الغبيشان	عضو

قامت لجنة التطوير المهني والتدريب بتنظيم العديد من الدورات التدريبية وذلك على النحو التالي :

1. دورة تدريبية بعنوان (الاستثمار في الذهب):

تاريخ الانعقاد : 30 سبتمبر – 2 أكتوبر 2024:

هدفت الدورة إلى تأهيل المتدربين لتحديد الأدوات المالية المؤثرة على اتجاهات أسعار



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

الذهب والدخول لأسواق المال للاستثمار والادخار بالذهب كملاد آمن بعوائد مجزية وبخطوات مدروسة بأساليب عملية تمكن المستثمر من تحقيق عوائد مجزية وأمنة من خلال استثماراته بالذهب.

2. دورة تدريبية بعنوان (التقييم الساسي للأسهم المحلية والعالمية) : تاريخ الانعقاد : 28 - 30 أكتوبر 2024:

هدفت الدورة إلى تأهيل المتدرب لاتخاذ قراراته الاستثمارية وتمكينه من تحليل اتجاهات الاسهم وتقدير العوائد المتوقعة وتحديد مخاطر الأسهم من خلال تدريب المشاركين على أساسيات تقييم الأسهم الناجح عبر استخدام التحليل المالي الأساسي.

كما احتوى البرنامج على أساليب تدريب واقعية لصقل مهارات تقييم الأسهم لدى المتدرب. حيث سيتم تدريب المشاركين على التحليل المالي الأساسي لتقييم أسعار الأسهم وأداء الشركة الفعلي من خلال الميزانية وقوائم الدخل والنسب المالية وتحديد القيمة العادلة للسهم لتحقيق أهداف المتدرب وتقييم العوائد المتوقعة بالإضافة لتحديد سعر الشراء والبيع المستهدف لتحديد العائد المستهدف وتحديد المخاطر والحد منها وفقاً للأهداف الزمنية للمستثمر.

3. دورة تدريبية بعنوان (مسئول مطابقة والتزام وفقاً لمتطلبات وحدة تنظيم التأمين) :

تاريخ الانعقاد : 9 - 11 ديسمبر 2024:

هدفت الدورة إلى تمكين المشاركين في البرنامج من التعرف على متطلبات ومسئوليات مسئول مطابقة والتزام في مجال التأمين، والتعرف على مفهوم ومبادئ ومتطلبات ومسئوليات مسئول المطابقة والالتزام، وكذا مسئوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة



التنفيذية تجاه الالتزام.

بالإضافة إلى متابعة مدي الالتزام بالسياسات والاجراءات الداخلية وفقا للقانون رقم 125 لسنة 2019 واللوائح والقرارات المنظمة لأعمال التأمين الصادرة وحدة تنظيم التأمين.

4. دورة تدريبية بعنوان (مشاركة أصحاب المصلحة والعلاقات العامة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص) :

- تاريخ الانعقاد : 15 - 19 ديسمبر 2024:

هدفت الدورة إلى تعريف المشاركين مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهميتها - أنواع الشراكات وخصائصها - الفوائد والتحديات المتعلقة بالشراكات - مفاهيم أساسية في تطوير النماذج المالية (أساسيات التحليل المالي - عناصر النموذج المالي - الأدوات والتقنيات المستخدمة في بناء النماذج المالية). والتطبيق العملي ودراسات حالة لمشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة حيث تم استعراض دراسات حالة ناجحة وتحليل النموذج المالي لمشاريع حقيقية ومناقشة التحديات والحلول، بالإضافة إلى استراتيجيات التمويل المتاحة وكيفية التفاوض مع الشركاء والمستثمرين، كما تم التطرق إلى كيفية تطبيق أفضل التقنيات الحديثة على النمذجة المالية (الأدوات الرقمية).

5. دورة تدريبية بعنوان (قواعد الحوكمة المؤسسية وتعزيز الشفافية):

تاريخ الانعقاد : 25 - 27 مايو 2025:

هدفت الدورة إلى تمكين المتدربين والمشاركين في المؤسسات بدولة الكويت من اكتساب فهم عميق وشامل لأطر ومبادئ الحوكمة المؤسسية الرشيدة، وأثرها المحوري في تحسين مستويات الشفافية والمساءلة والنزاهة، بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

نحو بيئة اقتصادية جاذبة ومستدامة.

كما هدفت الدورة إلى تزويد المشاركين بالأدوات العملية والمعارف اللازمة لتطبيق ممارسات الحوكمة الفعالة، تعزيز الشفافية والإفصاح والمساءلة في المؤسسات، التوعية بالحوكمة الرقمية وتأثير التكنولوجيا، بالإضافة إلى توضيح أثر الحوكمة على الاقتصاد العام.



البرنامج التدريبي التقييم الأساسي للأسهم المحلية والعالمية



البرنامج التدريبي الاستثمار في الذهب



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

لجنة المشروعات الصغيرة :

شُكلت لجنة المشروعات الصغيرة من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2025/2024 ، وهم:

م	الاسم	المنصب
1	حمد عبد العزيز القطامي	رئيس اللجنة
2	محمد متعب عبدالعزيز الرشيد	عضو
3	حمد خالد احمد العبدالكريم	عضو
4	د . عمر ناصر عبد الله الحسينان	عضو
5	الدكتور عادل حسن دشتي	عضو
6	فيصل خليل خريبط	عضو
7	فيصل ضاوي فايز العتيبي	عضو
8	حسن عبدالهادي عبدالحميد الصالح	عضو
9	د . احمد سعد الدويله	عضو
10	د . خالد حجي المطيري	عضو
11	أمينة سلمان محمد حسين الفيلاكاوي	عضو
12	خالد غازي خالد الزنكي	عضو
13	فاطمه حسن حسين العبسي	عضو
14	فيصل عقاب غازي القريره	عضو
15	معاذ طارق سيف العتيقي	عضو
16	مي محمد السالم	عضو
17	نوره اسماعيل عبدالله البناء	عضو
18	بدر وائل عبدالقادر العبدالجادر	عضو
19	حيدر حسن ناصر الصايغ	عضو
20	مناف خالد عبدالعزيز السعد المنيفي	عضو
21	د . جعفر حامد علي نصير	عضو
22	منى غانم مبارك العميري	عضو

ومن أبرز الأنشطة التي قامت بها اللجنة :

- بتاريخ 2025/5/28 ورشة تدريبية بعنوان (الثقافة المالية وإعداد الميزانية): الهدف العام من الورشة التدريبية: تزويد المشاركين بالمعرفة المالية الأساسية والأدوات العملية اللازمة لإدارة الشؤون المالية الشخصية والمهنية بفعالية. وتشمل مواضيع رئيسية مثل: الفرق بين الدخل والمصروفات، تقنيات إعداد الميزانية، استراتيجيات الادخار، إدارة الديون، وتحديد الأهداف المالية. كما تُعد هذه الورشة مثالية للطلبة، والمهنيين في بداية مسيرتهم، أو لأي شخص يسعى للسيطرة على مستقبله المالي.

This workshop equips participants with essential financial knowledge and practical tools to manage personal and professional finances effectively. It covers key topics such as income vs. expenses, budgeting techniques, saving strategies, debt management, and financial goal setting. Ideal for students, early-career professionals, or anyone looking to take control of their financial future



لجنة إعداد الدراسات والبحوث :

شُكلت لجنة إعداد الدراسات والبحوث من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2024/2025 ، وهم:

م	الاسم	المنصب
1	حمد خالد العبد الكريم	رئيس اللجنة
2	عبدالله سعد محمد السريع	عضو
3	احمد راشد مرزوق الطحيح	عضو
4	محمد متعب عبدالعزيز الرشيد	عضو
5	اسيا حمود مرزوق الشمري	عضو
6	الجوهرة مشعل الصباح	عضو
7	انور سليم مبارك الرفيدي	عضو
8	أسامة عبدالوهاب سهيل السهيل	عضو
9	د. بدر لافي شلال المطيري	عضو
10	بسام حامد البسام	عضو
11	حنان علي جاوли	عضو
12	د. خالد حجي عبيد المطيري	عضو
13	ريم عبدالعزيز الفهيد	عضو
14	طلال طاهر الوزان	عضو
15	عبدالمك خالد عبدالرحمن الحسينان	عضو
16	فيصل ضاوي فايز العتيبي	عضو
17	د. محمود سيد محمد عبدالمك فخرا	عضو
18	د. موسى يوسف المنصور	عضو
19	ميسون عبدالوهاب رشيد المفتي	عضو
20	د. ندى سليمان المطوع	عضو
21	اشرف فؤاد تناغو	عضو
22	د. خالد قسواني قسواني	عضو
23	شاهندا معتز حسين خالد ذوالفقار	عضو
24	د. هشام بيومي شحاته	عضو
25	وائل زكريا أحمد بيومي	عضو



لجنة الملتقى الاقتصادي:

شُكلت لجنة الملتقى الاقتصادي من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2025/2024 ، وهم:

م	الاسم	المنصب
1	سلطان مساعد الجزاف	رئيس اللجنة
2	عبدالله محمد النفيسي	عضو
3	طلال طاهر الوزان	عضو
4	حامد عبدالسيد حسن الدلال	عضو
5	غازي ثامر سرور العتيبي	عضو
6	فاطمه حسن حسين العبسي	عضو

ساهمت لجنة الملتقى الاقتصادي (الديوانية) في بحث مواضيع هامة متعلقة بالشأن الاقتصادي وتم مناقشتها بأسلوب حوارى بسيط ومباشر بين الضيوف والأعضاء، حيث استضافت الجمعية الاقتصادية الكويتية من خلال اللجنة العديد من الضيوف، وذلك على النحو التالي:

1. تم استضافة السيد / فيصل وليد الجاسم - مدرب معتمد في أسواق المال، وذلك للتحدث عن (أهمية الذهب وابرز العوامل المؤثرة للذهب ، بالإضافة إلى طريقة الشراء والبيع).
2. تم استضافة السيد / عماد حيدر - رئيس اتحاد وسطاء العقار، وذلك للتحدث عن قانون الإيجار الجديد ودفتر الوسيط الالكتروني، بالإضافة إلى قرار الإعلان العقاري).
3. تم استضافة الدكتورة / سارة خالد السلطان - أستاذة القوانين الضريبية والمالية بجامعة الكويت ، وذلك للتحدث عن (الإصلاحات الضريبية في دولة الكويت).



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

4. تم استضافة الاستاذة / إيمان عبد الله الأربش – مدرس مساعد بجامعة الكويت ، وذلك للتحديث عن (تحديات المشاريع الصغيرة من الهاوية إلى القمة).
5. تم استضافة البروفسور د. / فرانسوا فرح – خبير التنمية المستدامة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وذلك للتحديث عن (التنمية المستدامة سياق وآفاق).
6. تم استضافة الدكتور / رياض الفرس – أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت ، وذلك للتحديث عن (حرب التعريفات الجمركية: الدوافع والآثار المحتملة على دول الخليج).
7. تم استضافة المهندس الاستشاري / سالم محسن الحبيط – معتمد دولي في مجال الطاقة المتجددة وبرنامج الكربون، وذلك للتحديث عن (الاقتصاد الأخضر فوائده وتحديات تطبيقه).



الملتقى الاقتصادي – حرب التعريفات الجمركية الدوافع والآثار المحتملة على دول الخليج



الملتقى الاقتصادي - التنمية المستدامة سياق وأفاق



الملتقى الاقتصادي - الإصلاحات الضريبية في دولة الكويت



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

لجنة العلاقات العامة والإعلام:

- قامت اللجنة بإعداد ونشر جميع الاخبار والتغطيات الصحفية والفعاليات والأنشطة الخاصة بالجمعية الاقتصادية الكويتية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالجمعية ومتابعتها، بالإضافة إلى الرد على جميع الأسئلة والاستفسارات الخاصة التي ترد إلى الجمعية الاقتصادية الكويتية في جميع مواقع التواصل الاجتماعي.
- عملت اللجنة على جلب عروض من بعض الجهات كالفنادق والمنتجعات والمطاعم والأندية الصحية والعيادات الطبية وشركات التأمين ليستفيد منها أعضاء الجمعية الاقتصادية الكويتية.
- نظمت اللجنة بتاريخ 2025/3/8 الموافق 8 رمضان 1446 الغبقة الرمضانية السنوية، حضرها لفيف من أعضاء وضيوف الجمعية الاقتصادية الكويتية وعدد من السفراء المعتمدين لدى دولة الكويت.



صور من الغبقة الرمضانية



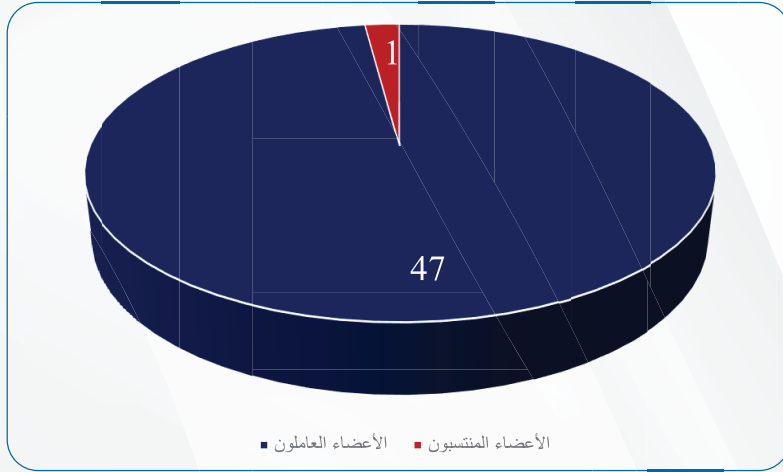
صور من الغبقة الرمضانية



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

العضوية في الجمعية

انضم لأسرة الجمعية خلال هذا العام 2025/2024 أعضاء جدد سواء أعضاء عاملون أو منتسبون إذ بلغ عدد الأعضاء الجدد الذين تم قبولهم في الجمعية (47) عضواً عاملاً، بينما بلغ الأعضاء المنتسبين (1) عضو.





العلاقات والمشاركات

- استقبلت معالي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، يوم الثلاثاء الموافق 28 يناير 2025 رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية بتشكيله الجديد، برئاسة السيد/ عبد العزيز عبد الله الحميضي، وذلك للتباحث والتشاور حول تعزيز التعاون والشراكة بين وزارة المالية والجمعية الاقتصادية الكويتية، حيث تم مناقشة التعاون خلال المرحلة القادمة بشأن الإصلاحات الاقتصادية في البلاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية ووقف أوجه الهدر لضمان استدامة المالية العامة للدولة والعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين شرائح المجتمع، بالإضافة إلى دعم الجهود الرسمية في بناء وتنفيذ نهج اقتصادي متطور يوفر للكويت وأجيالها تنمية متوازنة عادلة ومستدامة.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية من خلال تقديم الملاحظات وإبداء الرأي بشأن مسودة مشروع قانون التجارة الرقمية بناء على طلب وزارة التجارة والصناعة، وذلك لأهمية القانون وتأثيره المباشر على مختلف القطاعات في دولة الكويت.
- بتاريخ 2024/10/1 استقبل رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية والسادة أعضاء المجلس في مقر الجمعية بعثة صندوق النقد الدولي على هامش زيارتها لدولة الكويت خلال الفترة من 9/24 إلى 8 أكتوبر، حيث تم خلال اللقاء مناقشة التشاورات السنوية الخاصة بالشأن الاقتصادي.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في مؤتمر الكويت للحكومة الرقمية والمنظم من قبل شركة إنفينيتي انترناشيونال خلال الفترة من 5 إلى 7 نوفمبر 2024 في الكويت.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في الحدث التنموي السنوي الأول بعنوان « ملتقى ومعرض جامعة الكويت للمواهب والابتكار الطلابي 2024 » خلال الفترة من 12 إلى 13 نوفمبر 2024.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

- بتاريخ 2024/11/18 استقبل رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية والسادة أعضاء المجلس في مقر الجمعية وفد من السفارة الأمريكية لدى دولة الكويت للتشاور والتباحث في الموضوعات الخاصة بالشأن الاقتصادي.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في ملتقى الأعمال والاستثمار والمنظم من قبل جمعية المحامين الكويتية بالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار ووزارة التجارة والصناعة والجمعية الاقتصادية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2024/12/5.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في منتدى اليوم العالمي لمكافحة الفساد تحت عنوان (قياس الفساد وإدارة مخاطره) والمنظم من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد بتاريخ 2024/12/9.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في منتدى الاستدامة تحت شعار «الحوكمة والاستدامة البيئية: الطرق والممارسات الفعالة» والمنظم من قبل جمعية الشفافية الكويتية بتاريخ 2024/12/10.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في منتدى الاستدامة تحت شعار الحوكمة والاستدامة البيئية: الطرق والممارسات الفعالة، والمنظم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية تحت معالي وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة بتاريخ 2024/12/10.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في المؤتمر السنوي الثالث والعشرون، والمنظم من قبل وزارة العمل وسلطنة عمان بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية خلال الفترة من 16 - 17 ديسمبر 2024 في مسقط.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في حفل توزيع جوائز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لعامي 2022 و 2023 تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ / مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه ، وذلك يوم الأربعاء الموافق 11 ديسمبر 2024.



- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في ندوة بشأن ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات والمنظمة من قبل وزارة المالية برعاية وحضور معالي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وذلك يوم الأربعاء الموافق 15 يناير 2025 .
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في مؤتمر شبكة المنافسة العربية (الرابع) والمنظم من قبل جهاز حماية المنافسة تحت رعاية معالي وزير التجارة والصناعة، وذلك يوم الأحد الموافق 2 فبراير 2025.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في المنتدى الخليجي الثالث للتنمية وإدارة المشاريع المستدامة، وملتقى الجودة وإدارة المخاطر والسلامة في الكويت خلال الفترة من 4 - 5 فبراير 2025 .
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في سيمينار علمي لعرض نتائج المشروع الإقليمي الخاص بتطوير برنامج التعليم الجامعي في الدول العربية في ضوء مهارات ومهن المستقبل، والمنظم من قبل مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، وذلك يوم الاثنين الموافق 10 فبراير 2025 .
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في الحلقة النقاشية المنظمة من قبل جمعية المحامين الكويتية بعنوان مستقبل التحكيم التجاري في دولة الكويت، وذلك يوم الاثنين الموافق 17 فبراير 2025.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في مؤتمر « أداء » للتمييز الوظيفي والمنظم من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 18 فبراير 2025.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في احتفالية الذكرى العشرين على تأسيس اتحاد شركات الاستثمار، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 18 مارس 2025.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في منتدى يوم المرأة الكويتية تحت عنوان «استراتيجيات دعم المرأة الكويتية وفق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والمنظم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية برعاية وحضور معالي وزير الشؤون



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

- الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة، وذلك يوم الخميس الموافق 15 مايو 2025 .
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في المؤتمر التعريفي بالمرسوم بقانون بشأن التمويل والسيولة والمنظم من قبل وزارة المالية برعاية وحضور معالي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وذلك يوم الاثنين الموافق 19 مايو 2025 .
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في اجتماع ونقاش حول موضوع رصد آثار زيادة الرسوم العامة (حماية المستهلك) والمنظم من قبل لجنة دراسة وتنظيم استغلال والتصرف في أملاك الدولة - وزارة المالية ، وذلك يوم الخميس الموافق 3 يوليو 2025 .
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في اجتماع ونقاش حول موضوع كيفية تنمية أصول الدولة العقارية من خلال إدارة وتنظيم عقودها والمنظم من قبل لجنة دراسة وتنظيم استغلال والتصرف في أملاك الدولة - وزارة المالية ، وذلك يوم الاثنين الموافق 7 يوليو 2025 .
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في الفعالية السنوية لمجلس التعاون في دول الخليج العربية، المنظمة من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» تحت عنوان (آليات قياس الفساد - التجارب الدولية والتطبيقات الوطنية) ، وذلك يوم الاثنين الموافق 25 أغسطس 2025 .

الجمعية عبر وسائل الإعلام

الحمضي رئيساً والطحيح نائباً والجوعان أميناً للسر والرشيدي أميناً للصندوق

قائمة التطوير الاقتصادي تفوز بجميع مقاعد مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية



أحمد راشد الطحيح

الكويتية الجديد، والشكر أيضاً لممثلة وزارة الشؤون الاجتماعية (إدارة الجمعيات الأهلية) لمساهماتهم في نجاح هذا العرس الديمقراطي.



عبد العزيز الحمضي

كما قدمت قائمة التطوير الاقتصادي الشكر والتقدير لجميع أعضاء الجمعية العمومية لتفهم واختيارهم لمجلس إدارة الجمعية الاقتصادية

عقدت الجمعية الاقتصادية الكويتية مساء يوم الأحد الموافق 26 يناير 2025 اجتماع الجمعية العمومية العادية لها حيث تم خلال الاجتماع مناقشة وإقرار التقرير الإداري والمالي السنوي للسنة المالية 2023/2024 وانتخاب مجلس إدارة جديد للسنتين الماليتين 2024/2025 و2025/2026، حيث أسفرت الانتخابات عن فوز قائمة التطوير الاقتصادي بجميع مقاعد وتم تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:-

عبد العزيز عبدالله الحمضي رئيساً لمجلس الإدارة، وأحمد راشد الطحيح نائباً للرئيس، ومحمد بدر الجوعان أميناً للسر، ومحمد متعب الرشيدي أميناً للصندوق، وعضوية كل من محمد خالد العبد الكريم وحمد عبد العزيز القطامي وعبد المحسن محمد المليفي وعلي فيصل الكاظمي ومحمد عزت العريشان وهيا أيمن بويدي، وقد أتت من المستقلين رفعة جعمان الرشيدي احتياطي أول وفاطمة ناصر بهبهاني احتياطي ثاني

وزيرة المالية تستقبل مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية



لقاء وزيرة المالية مع أعضاء المجلس الجديد للجمعية الاقتصادية

اقتصادي متطور يوفر للكويت وأجيالها تنمية متوازنة عادلة ومستدامة. ولا يسعنا إلا أن نشكر معالي وزير المالية على دعوتها الكريمة لمجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية بعد تشكيله الجديد بعد الانتخابات التي أجريت يوم الأحد الموافق 26 يناير 2025.

وزارة المالية والجمعية الاقتصادية الكويتية، حيث تم مناقشة التعاون خلال المرحلة القادمة بشأن الإصلاحات الاقتصادية في البلاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية ووقف أوجه الهدر لضمان استدامة المالية العامة للدولة والعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين شرائح المجتمع، بالإضافة إلى دعم الجهود الرسمية في بناء وتنفيذ نهج

استقبلت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار المهندس/ نورة سليمان الفصام، يوم الثلاثاء الموافق 28 يناير 2025 رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية بتشكيله الجديد، برئاسة عبد العزيز عبد الله الحمضي، وذلك للتباحث والتشاور حول تعزيز التعاون والشراكة بين



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society



الجمعية الاقتصادية الكويتية: الكويت .. عروس الخليج

- 1 دورة كأس الخليج العربي 26 تنشطت
- 2 نمدب الإنشغال الفندقي وصلت
100% بعد أن كانت لا تتجاوز 30%
- 3 أكثر من 75 ألف مشجع وسائح
دخلوا الكويت في فترة البطولة
- 4 حركة السحوبات المالية
عبر "كي نت" ارتفعت 17%
- 5 تكلفة حفل افتتاح البطولة بلغت
أكثر من 25 مليون دولار، في حين
- 6 100 مليون دولار تقريبا عوائد
اقتصادية حققها الكويت من البطولة

الصغيرة والمتوسطة في شتى أنحاء الكويت وبيع التجزئة والإعلام وسوق الأئذنة بشتى أنواعه وقطاعات الضيافة ووسائل النقل فهذا كله من الجوانب الإيجابية لهذا الحدث الرياضي المهم الذي نطمحنا ما دعونا أن يكون هناك استثمار حقيقي في الدورات الرياضية والمناسبات المتنوعة التي سيكون لها أثر مقارب لكأس الخليج اقتصاديا وترفيهيا. والأمر الإيجابي في كل هذا أن الكويت لا تحتاج إلى استثمار كبير في البنى التحتية لإقامة هذه المحافل، ولكن بقصتها في السنوات السابقة حسن التنظيم والإدارة الجادة في هذا الملف، ويعزز صورة البلد المضيف كوجهة سياحية وثقافية والأهم من هذا أنها تساهم في خلق فرص وظيفية سواء مؤقتة أو دائمة في مجالات مختلفة كالترفيه والضيافة والأمن.

بعد أن استقطبت بطولة كأس الخليج أكثر من 75 ألف مشجع وسائح من الخارج بلغ ارتفاع حركة السحوبات المالية عبر "كي نت" 17%، ورغم قصر الأثر البطولة على الحضور الجماهيري أو الأثر الاقتصادي، بل امتد إلى إعمال قطاعات متعددة مثل الاقتصاد الكويتي، مما يبرز أهمية العالقات الكبرى في تخفيف النمو المحلي، وعلى حسب تقديرات "بلومبيرغ" عن أن تكلفة حفل افتتاح البطولة بلغت أكثر من 25 مليون دولار، وفي المقابل جنت الكويت ملايين الدولارات من بيع التذاكر، وعود الإنشغال السياحي للمستهلكين، فضلا عن بيع التذاكر. وترجع بعض التقديرات أن الكويت حققت عوائد اقتصادية تتجاوز 100 مليون دولار بوجود أكثر من 75 ألف مشجع وسائح دخلوا الكويت من مختلف الدول. ختاماً، هذا التنظيم وحسن الضيافة نقل صورة نظامنا تمثينا عودتها بأن الكويت كانت ولازات عرس الخليج، فشكل لكل العاملين والمقيمين وتمتحن أن يرى هذا الملف وهو ملف السياحة والترفيه بإضافة بطولات ومناسبات ومحافل بعين الإدارة الجادة لها من أثار كثيرة وأهمها الاقتصاد المحلي.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
KUWAIT ECONOMIC SOCIETY

الرياضي بكثير. والشعوب الخليجية تميل إلى الاستثمار بؤاخذ الأوقات العائلية والأسرية، وهي بؤاخذ قدمها كل الأثاق والطبقات، ولكنها مميزة في الكويت لملامستها كل لها السلطة التنفيذية في صناعة السياحة كمشهد في ترويج مصادر الدخل غير النفطية، وهي ليست جديدة على الكويت، ولكن مع الأسف تم إهمالها في سنوات سابقة. لذلك ندعو في الجمعية الاقتصادية الكويتية بأن تراج "خليجي 26" ليس فقط فرصة لتعزيز مكانة الكويت كوجهة رياضية دولية في استضافة كأس آسيا 2031، ولكنه فرصة لاستضافة معسكرات تدريبية أسبوعية أو دولية على مدار العام، ومن شأن هذه الاستضافة أيضاً تحفيز قطاع الأعمال بشتى أروابه من الإعلام المحلي إلى تعزيز روح ريادة الأعمال من شركات صغيرة ومتوسطة تحقق النمو وتحوّل تجارب سياحية متخصصة.

منذ انطلاقة بطولة كأس الخليج، توافد المشجعون من كل دول الخليج بشكل كثيف مما أدى إلى ارتفاع نسب الإنشغال في مرافق مهمة من الاقتصاد المحلي التي وصلت نسب إنشغال بعضها إلى 100%. كالفنادق مما أمثل هذا القطاع الخاسل الذي كان يعاني من ضعف الإنشغال بحيث تتراوح النسبة في بعضها بين 25% و 30% على مدى السنوات الأربع الماضية، والمحلات التجارية بالنسبة للمشاريع

زرع أسمى آيات التهناني إلى مقام حضرة صاحب السمو الذي افتتح هذا العرس الكروي الجميل وإلى أخيه سمو ولي العهد الذي ختم هذا الحفل المبهج، ونهنتهم على نجاح البطولة خارج حدود الرياضة وحسن التنظيم على لمس تنظيم محافل كروية عالمية كمنصة كأس العالم الأخيرة، ولا يفوتنا شكر من له حق الشكر في تحقيق هذه الرفعة لاسم الكويت من منظمين وعسكريين ورساة ومتطوعين ومراقبين، فقد عاشت الكويت جواً من البهجة تحزن على نهايتها، ولكن عزاءنا هو الذكرى الجميلة التي تركها هذا العرس الرياضي والاجتماعي والثقافي والأدبي والترافي والأهم من كل ذلك الاقتصادي منه فقد كان شحنة مضيفة في تاريخ الكويت الحديث.

وظالمها دعوات في الجمعية الاقتصادية الكويتية إلى إقامة مثل تلك البطولات والمحافل الرياضية وغير رياضية التي لها شأن كبير في حركة الاقتصاد المحلي وتنشيط التجارة الداخلية لإنعاش الكويت ثلاث أمور مهمة لا يمكنها في الخليج مجتمعاً سواءاً في الكويت، وهم أننا نملك البنية التحتية ولنكنها المثلت في سنوات سابقة نتيجة لسوء التنظيم على عكس ما شهدناه في كأس الخليج، وكذلك نتتمتع بآثار ثقافي وموروث شعبي يتطلع الجميع لآثاره في الكويت مثل المباركية التي أصبحت بفضل تاريخها ورمزيها لنا ككويتيين هي محط القاء الأضواء من دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا فضلاً عن المتاحف التراثية والقصور والبويع التاريخية التي تكون قبلة للسياح. ونشعر أخيراً بأننا في الكويت نملك شمس من شمس، ينمش أي استضافة رياضية كانت أو غيرها بإحياء أجواء فريدة لكل مناسبة ومشاركة واسعة من القطاعات التجارية بالدم والمؤازرة.

وأصبح واضحاً جلياً وفي الدرجة الأولى للحكومة بأن الكويت تمتلك ما يؤهلها لأن تكون في الصفوف الأمامية على مستوى السياحة والاقتصاد والبنية التحتية على مستوى المنطقة، فقمعة نجاح كأس الخليج فافتتحت الرياضة والإنفاق



رسالة من الجمعية الاقتصادية الكويتية إلى مجلس الوزراء الموقر..

ماذا بعد تقرير «مكافحة غسل الأموال في الكويت» من مجموعة العمل المالي (FATF)



قال السيد محمد بن علي
«إنه قول فعل (13) وما هو بالقول»

حرمًا من الجمعية الاقتصادية الكويتية على سمعة دولة الكويت الاقتصادية والعمالية. فمنذ 2020 والجمعية الاقتصادية تطبق مبررات بان مكافحة غسل الأموال أصبح ضرورة عالية وأساسية وتشريعية. وفي الوقت الذي ترى فيه قضايا غسل الأموال بدأت تتفكك على السطح مبدًا بإرقام وأسماء هزمت الشارع الكويتي ليست بالمبلغ كما كانت أثناء جائحة كورونا، ولكن هزمت شارع الكويتي ليست بالمتفكك في إسقاط اجتماعية متنوعة من سياسيين وفلاحين وتجار وغيرهم. وما حذرت سابقًا منه الجمعية الاقتصادية الكويتية من سخاوت متزايدة من مجموعة العمل المالي العالمية فالتفكير بوضع الكويت على القائمة الرمادية فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتحويل الإرهاب لم يعد عاجلاً الآن بعد الجهود الواسعة بمساعدة مرئسي هذه الجرائم، ولكنها ليست النهاية فهو وضع خطة تصويب واضحة أصبح حاجة ماسة من تقرير بلدهم الأخير.

الأموال هو تفتيش إضافي على تحويل الأموال من وإلى الكويت في نظام الحوالات المالية بحيث تكشف بعد هذا الإجراء قضيتين أهم علاقة بغسل الأموال ثم نقل أموالهم عبر نظام الحوالات من دول في القائمة السوداء.

جميعات النفع العام:

تعتبر الميراث الخيرية وجميعات المنفعة العملي ذات النفع المالي العام من مركزات المخاطر العالمية للمخاطر من غسل الأموال والإرهاب، لهذا تحتاج إلى اتباع نهج أكثر استناداً إلى المخاطر لحماية هذا القطاع من إساءة استخدام تحويل الإرهاب وعدم تعميل وتطبيق الضوابط غير المرعي المشغوع على الصعيد الديني والإنساني والمصري.

القصور الافتراضية:

السيرة إلى منظمة مالية تشمل الاحتراف بالأصول الافتراضية وأنها أصبحت واقعاً على العالم المالي والاقتصادي ولا يجب أن تلحق الجهات المسؤولة عن السياسة المالية والتقديرات للبلاد من تنظيمها.

المشتر التجاري:

تتمكين الضخم من الاستثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه الشخصي أو الاستثمار مع غيره محظوظ عليه ممارسة، أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي وغيره من الأنشطة والتطبيقات ممارسته، ويصدر للمواطن مستتراً في حالة تمكين الأوفد في تعديل هوية اسمه. وما قامت به وزارة التجارة مؤخراً خطوة جيدة في تفعيل هوية المستفيد الحقيقي، ولكن كنعو لوزية قانون فاشل تجارية المستتر التجاري.

ومن العاجب ذكر الطابق سكنه لعلما وهو امتياز الجرائم المالية أمر غير أممي طالما كانت جديدة بعدم مساوية للأموال العامة، وهذا أمر غير منطقي ويعيد في طبعه عمل النظام المصرفي العام. عندما تعرضت الكويت في حال سات بمعناها لا يسمح الله لكشف سبل العمليات المالية المشبوهة، فإن النظام المالي العالمي كمرعي على الدولة بقراراتها تفتت على الدولة وتعيق من عمل البنوك المحلية تدفق الكويت واقتصادها جزءاً من تمت.

يسلط الضوء على حالة الجرائم المالية في البلاد ومدى كفاءة الضوابط الرقابية والتنظيمية بسببها ومعاجلتها. أمثلة ذلك ينسب الهاجس الأساسي لدينا هو عمالي خطة التصويب لهذه الملاحظات التي تشير بآثار أساسية لجمعية (FATF) ومنظمة محاربة غسل الأموال والإرهاب، ولا يولتوا أن تؤكد على أحد أهم أوجه تصويب الخطأ وصحاريه غسل الأموال هو إيجاد آلية فعالة تضمن نظافة الجيوب بين الجهات المعنية بالأموال ولا الجهات الرقابية هي مكفلة لبعضها في تعقب مرئسي هذه الجرائم وأن يجب أن تكون لكل جهة على حد عمل ومنظمة متخصصة من الجهات الأخرى، وهذا قد يعد أحد أهم عوامل التكميل في محاربة هذه الجريمة وأحد مركزات خطة التصويب. لذلك ترى في الجمعية الاقتصادية الكويتية أن لا بد من فكر مجموعة من النطاق التي يجب أخفاها بعين الحسبان في خطة التصويب لهدف الكويت في مجموعة (FATF) ولعل من أهمها، ولا تحصرها، النقاط الآتية:

معالجة القصور التشريعي:

مراجعة التشريعات حسب المتطلبات الدولية وإرساء أوجه القصور وتعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتحويل الإرهاب ورفع كفاءة وحدة التحريات المالية وتعميم استقلاليتها، وتعزيز أوضاعها وإصلاحها، والعمل على استكمال إقرار التشريعات الجوفورية على القصور التشريعي في القانون.

صدور أوراق جديدة للدين:

تبديل العملة في أي دولة هي فرصة لتنظيف السوق من الأموال المحرمة، وكشف الثروات الناتجة من أنشطة غير مشروعة، والمخفية خارج البنوك والقنوات المشبوهة.

نظام الحوالت المالية:

قبل أقل من سنة قام بنك الكويت المركزي بخطة استباقية للمخاطر على مثالة الدولة المالية بإقرار شركات الصرافة بتعيين مدقق حسابات خارجي لفحص فائرتها كل 6 أشهر. هذا التشدد الرقابي في مكافحة غسل



وأكث (FATF) ضمن سلسلة من المقابلات واللقاءات الموسعة مع الجهات المعنية بالدولة بشأن "التغيرات ونظام الضمخ في منظومة مكافحة غسل الأموال وتحويل الإرهاب" في تعريفها المرجعي حول نتائج التقييم التبادلي والهيكلية التقييم التي أخذتها كوثيقة ومستوى امتثالها لتوصيات المجموعة. أن الكويت لديها إطار قانوني ومرابي مناسب، وتعامل لتصدي غسل الأموال وتحويل الإرهاب ومكافحة التمويل غير المشروع، لكنها حثرت من أوجه قصور خطيرة. لذلك ترى في الجمعية الاقتصادية الكويتية أن لا بد من فكر مجموعة من النطاق التي يجب أخفاها بعين الحسبان في خطة التصويب لهدف الكويت في مجموعة (FATF) ولعل من أهمها، ولا تحصرها، النقاط الآتية:

مجموعة من التوصيات لكويت لتفعيل منظومة مكافحة غسل الأموال وتحويل الإرهاب،

تحديث تقييم المخاطر ليتضمن مجموعة أوسع وإجراء تقييم شامل لمخاطر إساءة استخدام شخصيات اعتبارية.

النظر في مجموعة أوسع من أساليب غسل الأموال وتحويل الإرهاب، التحديق في أنواع من أنشطة تمويل الإرهاب، وعلتها ومخاطبها شخصياً، لتحديد أنشطة تمويل الإرهاب المحتملة المرصوفة بحركة العملات.

ضمان التنفيذ القانوني للعمليات المالية المشبوهة دون تأخير. استخدام العقوبات المالية بشكل استباقي لحرمان الإرهابيين من أموالهم.

تشتر قائمة كاملة بالأشخاص الخاضعين لتدابير العقوبات المالية. إجراء تقييم شامل لمخاطر تمويل الإرهاب في المنظمات غير الربحية.

التأكد من قنص السلطات بإمكانية الوصول إلى معلومات الكيان القانوني. ولتعزيز في الجمعية الاقتصادية الكويتية أن هذه الملاحظات تضع البلاد تحت المتابعة المعززة فيما يتعلق بهذه النوعية من الجرائم، ما



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

«حال تطبيق القانونون دون تحرير للأراضي»

الجمعية الاقتصادية: «التمويل العقاري» سيضاعف أسعار العقارات



رئيس الجمعية الاقتصادية
دكتور هاني الحادي

قالت الجمعية الاقتصادية الكويتية إنها آتية في الفترة السابقة رغب ما ستؤول إليه القرارات الوارسة بشأن الملف الإسكاني والتمويل العقاري بعد السخط الكبير من مجموعة كبيرة من الاقتصاديين المحليين والعقاريين الذين أطلقوا بدوهم من مبادرات مختلفة، لافتة أنه بعد تصريح وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان، عبدالمطعم العسار، بأن الحكومة عازية على قدم وساق في هذا المشروع، كما لا بد لنا من وقفة لعراصة المنطق الاقتصادي وراء هذا التصور.



ما الحلول مع تحرير الأراضي؟

قالت الجمعية إن الحل لهذه المشكلة في الطور العقاري من المؤكد أنه كان من الضروري للشأن الدولة بتأسيسها أن تشارك الحكومة في التنمية الاقتصادية وذلك السببيات القرن الماضي حين تراكم مهام القطاع الخاص لعدم اهتبه وفرته آنذاك. ناشأت شركات حكومية والتي كان التصيب الأكبر في عملية إعمار الكويت ورومها في مجال الدولة المنتقلة الحديثة إلا أن دور الحكومة في أي استثمار في أي قطاع للناس لتتمكن القطاع الخاص من خلق فرص عمل جديدة للمواطنين.

وأضافت لذلك فكرة التمويل العقاري هي فكرة عالية محمودة وجيدة جداً للحلول الإسكانية لكنها لا تم تتر وفق خطة طرح لسلامت بأعداد كبيرة لتسوق لها هذه الفكرة لتتمثل المشكلة، وبالغنى الاقتصادي إذا كان الهدف من زيادة التملك (السياسة)، فإنها يجب أن تتزامن مع زيادة في العرض حتى لا يكون الحل أداة لرفع الأسعار من الآن.

■ نظام الرهن العقاري سيؤدي إلى حل مشكلة بنك الأتمان فقط
■ لا يراعي ذوي الدخل المتوسطة وتشجيعهم على تملك مسكن
■ سيعجل بتفاقم الأزمة من دون تحرير المزيد من الأراضي

دولة وهي فئة ذوي الدخل المنخفض وتشجيعهم على تملك مسكن خاص بدلاً من تملك الشقق السكنية لسنوات دون تملكها كما سيكون القامون بحال لتطبيقه على تسليم (تحرير الأراضي) فرصة لوضع جميع الأنشطة المنكفة بالقرارات والسوق عبر التوظيف للقطاع الحكومي ولو كانا من كندا أو أمريكا وسطها عبر الاقتصادية الخاصة ولو كانا من المنطق الاقتصادي في مفهوم تحرير الأراضي جانباً، فإنها على الأقل لا يعجل 40 مليون نسمة على رفعة جغرافية لتحتدي 15 من مساحة الدولة الكلية ويماني تكاد هذه الدولة من زيادة إسكانية.

والجمعة عليها عبر الفكرة على الوفاء ما تزامناتها (وإذا ما تعلقنا بالزيادة الإسكانية على مدار أكثر من 70 سنة الماضية) وأضافنا أن نظام الرهن العقاري المسمى تمويلياً لا يقدم من وأضافنا أن نظام الرهن العقاري المسمى تمويلياً لا يقدم من الحكومة سعودي إلى حل مشكلة بنك الأتمان فقط، ولا يعني شيئاً سوى نقل الدين من بنك الأتمان من لدية التمرات إلى البنوك التجارية، بنك الأتمان لن يديه التمرات تمويلياً بما يتجاوز 7 مليارات دينار، المشاريع التي تدرجها الطلاق، صباح الاحمد، ومن أخرى من الخرفس في نظام الرهن العقاري أن يراعي فئة من التمسك الاقتصادي أي

القوانين التي استعملت بشكل واضح من الخسب وإن تم تطبيقه بدون تحرير الأراضي فإن أسعار العقارات ستتضاعف وينتفي الغرض الرئيسي من مشروع القانون الحكومي وأيضت بلحة مشكلة أسعار العقار المستمرة في الكويت ففي مجلس الأمة 2013 تم إقرار زيادة القفراء وتم استثناء القطاع السكني، ومنذ ذلك اليوم تحول القطاع السكني إلى شقق مما دفعه بزيادة الأسعار بمقدار 205%، ما دفعه عن عدم قدرة الدولة على بناء ما بين السكنية إلا الدولة لا تستمر زمام خطوط الإنتاج جميعاً وبدون يكون مصير هذه الدول المستمرة على قطاعات الدولة

أشارت الجمعية في مبادئها إلى أن هناك أسوأ تشبه الكلمات المتداخلة بعجز الممثل الوطني عن حلها، وهذا بالنسبة ما كان ينطبق على مبادرات الحكومة وإقرارها سابقاً في تعاطفها للقطاع المالي والسياسية موضحاً أن ما اعتلت عن اللجنة الوزارية عن مشروع قانون التمويل العقاري الجديد، يحور في تلكه الكلمات المتداخلة.

وأشارت مظهر التمويل العقاري أو الرهن العقاري أحد الحلول التمويلية التي تكون عادةً طويلة الأجل بعيداً عن بنك الأتمان، ويعترض أن يكون أداة لتخفيف السخط عن ميزانية الدولة الخفية والتي تعاني عجزات هائلة فإن من العيب استخدام المنطق والتحليل لفهم الحوافز الحكومية في حل مشكلة ناقصت منذ أكثر من 30 سنة في ظل تشي معلومات وعدم إقتدار اللجنة الوزارية الخلفة بالرفع من مشرعيها أو شرحه على أي تقدير.

تحرير الأراضي

وكانت تلك والتي محاولة لنقل في قانون التمويل أو الرهن العقاري يسعمل بتمام الإزمنة من دون تحرير المزيد من الأراضي، وهذه إحدى مبادئ الاقتصاد، لأنه الاقتصادي سيزيد كتمه للعروض على الظهيري في كون هناك سوق يتوسع الوفرة المالية الخفية عن الظهيري بحال تطبيقه بطريقة صحيحة ومع حوافز ضوابط حتى لا يكون ضمن القانون كغيره من

الجمعية الاقتصادية الكويتية: مجلس التعاون الخليجي كتلة اقتصادية ضخمة

● الخليج يسيطر على 78% من صادرات الشرق الأوسط بقيمة 1.08 تريليون دولار

حباثة الله سبحانه بنعمة توزيع الثروات لتمتع شعوب الخليج بثروات بلاهم وتصب في الفرد من التنازل المحلي مرتفع عالمياً، وبلا شك يسمي وتامل من الفحة الخليجية أن تسمى هذه المؤشرات وتعمل على تصحيحها من تدليل التحديت التي تعوق التنمية التجارية الطبيعية التي يتصدرها عدم وجود تعريف واضح للفتح المحلي، وضوابط عمل مشتركة، وتكرار الإجراءات الحكومية في دول المنطقة وعدم إتمة إجراءات الفصح وتوجيهها كما هذت التكتة الاقتصادية الأوروبية سيما لأن تملك تسوق خليجية مشتركة، وتلك صادرات خليجية سيادة، المصنوعين في فتح أقطاب جديدة، وفرض عمل خفيفة للتعلم المشترك، وخذماً، الوصول التكمال الاقتصادي بتكافؤ الخصود، أي علم التمزج التجاري بين الدول وسرلاً إلى آخره حتى في التكاليف وهو التوافق بين السياسات المالية، وهذا من شأنه أن يحل بين عتامة مخلفات تجارية واقتصادية عدة قبل التكمال المتشور، لذلك يجب أن نتذكر دائماً بأن مسيرتنا واحد وشعبنا واحد، وحتى ما عملاً جافراً لتمزج هذا المقوم سترى في جميعا كرامة من أكبر التكتة الاقتصادية، وثروات كبيرة لشعوبها.

مليار دولار وللمملكة العربية السعودية نصيب الأسد فيها بنسبة 22%، وهي جانب الاقتصادي مهم آخر لحل التعاون على الصلح أهمية كبيرة للمعنى العالمي، حسب تصنيف الموفق الرسمي لمنداق القوة (SWF) أزيمة صناديق استثمارية خليجية جهاز أبوظبي للاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، صندوق الاستثمارات السعودي، وجهاز قطر للاستثمار) في قائمة أكبر 10 صناديق في العالم من حيث القيمة.

لذا نستنتج بأن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بقدرات اقتصادية كبيرة أجمعها من أهم بلدان العالم من هذه الناحية، وتلك فرة لمعخراها المالية من صناديق ثروة سيادية، وتتمتع بإنتاج النفط والغاز الطبيعي، هذه المنطقة الجغرافية ممتاز بوقاير مآخنها النفطية عالية الجودة، وأحيانها الكثير من الغاز الطبيعي، وحجم التجارة الخارجية وحجم ونوعية الاستثمارات والنمو الاقتصادي، وكذلك

تقريباً 400 مليار دولار، إجمالي حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون للعام 2022 بلغ أكثر من 127 مليار دولار، إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون للعام 2022 أكثر من 1.5 تريليون دولار، دول الخليج سيمثل على 78% من صادرات الشرق الأوسط خلال 2023 بقيمة 1.08 تريليون دولار، 2.2 تريليون دولار جميع هذه الأرقام ذكرناها استناداً إلى بيانات منظمة التجارة العالمية، لذلك، المؤشرات الاقتصادية تعطي لآلة واضحة على الفرص الكبيرة، مما يوجب على المزيد من الجهود لتطوير العمل الخليجي المشترك، وإذا ما أشرنا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم التي بلغت 1.33 تريليون دولار، وتلكها في هذه التكتة كانت بزيادة، بحيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الخليج 136

رحب بالقيادة الكبار تينياً على الكويت أميرها وعمها، ولقد لآمن شعار المؤتمر "المستقبل خليجي" ما تزوج قوله في مجلة هذا البيان الترحيبي بصندوق الكويت الكبار، ولم نعمل كلمات أفرقة أنا الخليجي، التي أبدعت في غناها فرة للتقارير عام 1984 بنسبته إلتقاء قمة مجلس التعاون الخليجي من الكويت آنذاك، في تصوير الحالة الطبيعية أبداً، وشعوب دول الخليج كيان من دون استثناء، يجمعهم الدين الواحد، ورايت الدم والموروث الشعبي والموثق الجغرافي وهذا بالتأكيد، يجعل من كتب هذا البيان أشرف المصير المشترك، وأركانها، ولكن تبين بأن هذا المصير المشترك، قوة اقتصادية خليجية ضخمة، هذه التكتة الاقتصادية في القوة التامة التي يمكنها هذا الكيان كثر من التكتة الاقتصادية التي تم إنشاؤها في آخر نصف قرن تعمل للتعاون إلى التآلف التجاري والتكامل الاقتصادي، ونحن في مجلس التعاون الخليجي المصير واحد، التكتة اقتصادية ضخمة، ودلائل عليها بالرقام والمؤشرات، إجمالي الصادرات في 2022 نحو 1.25 تريليون دولار، منها الصادرات غير النفطية

خلال ندوة أقامها بعنوان «المناخ بين التاريخ والرقابة»

«الجمعية الاقتصادية الكويتية»: ضرورة تأسيس إدارة مخاطر لدعم الاقتصاد وتقليل الخسائر

• الشراخ: استمرار منع تأسيس الشركات سبب في هجرة رؤوس الأموال
• الرشد: تفعيل الرقابة وسياسات الحوكمة أقوى لحماية للاقتصاد والشركات والمساهمين



عقدت الجمعية الاقتصادية ندوة بعنوان «المناخ بين التاريخ والرقابة»، بحضور كل من الباحث الاقتصادية مؤلفة كتاب (مناخ 82) نادبة الشراخ وعضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية محمد متعب الرشد. أدارت الندوة عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التقانية حيا لين بودي، ولفيد من الخبراء الاقتصاديين، وذلك لمناقشة أبعاد وتأثير مختلف الأزمات سواء السياسية والاقتصادية على الاقتصاد المحلي، وكيفية التعامل معها ومدى التأهب غير مستعد لها، والاستعداد لمواجهة أو التقليل من حدة أثرها، وأيضاً مدى مرونة التشريعات والقوانين الخاصة بالقطاع الاقتصادي وقدرتها على امتصاص تأثير تلك الأزمات وتجاوزها بسلام بدون خسائر. بداية، قدمت الباحثة الاقتصادية ومؤلفة كتاب (مناخ 82) نادبة الشراخ شرحاً وافياً عن طبيعة الكتاب وعن تفاصيل أزمة المناخ التي تعتبر واحدة من أبرز الأزمات العالمية، حيث تصل تكلفتها إلى حوالي 100 مليار دولار أمريكي، أي ظل بلوغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للكويت 21 مليار دولار أن ذلك مما يعني أن تكلفة الأزمة تعادل خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للكويت، موضحة أن

أسباب الأزمة بدأت في السبعينات، حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعاً بنسبة ثلاث مرات، مما أدى إلى تراكم الإيرادات المالية العامة بشكل مستمر، وبالتالي زيادة النفقات العامة بشكل كبير وتسخم أسعار الأصول المالية والعقارية، كما صاحب ذلك تضاعف ملحوظ من البنوك في إفراط الأثر. وتابعت الشراخ قائلة، وتفتتد أسس مجموعة من المستثمرين شركات لم تلتزم بالفوانين والأنظمة المعمول بها آنذاك، مما أدى بعضهم إلى تحقيق ثروات غير مشروعة ولكن بعد التدقيق وتشكيل لجنة التحقيق في ذلك، تبين أن هؤلاء المستثمرين كانوا يقومون بتكرار غير قانوني لعمليات الائتلاف، حيث كانوا يحصلون على أسهم الائتلاف والتأسيس في الوقت ذاته، وهو ما يتعارض مع قانون الشركات، كما كانوا يصفرون في الأسهم قبل انتهاء الأمانة القانونية، مما نتج عنه حدوث أزمة مناخ صغيرة، إلا أنه لم يتم معاقبة أي شخص، وفي منتصف السبعينات، شهدت أسعار الأسهم الكويتية ارتفاعاً قياسياً، بسبب هجمة المستثمرين الكبار على السوق وعدم رعيهم بدخول المستثمرين الصغار، لذلك صدر قرار يمنع تأسيس الشركات وأشار إلى أن استمرار منع تأسيس الشركات دفع المستثمرين بأموالهم إلى التوجه نحو الخليج، لإنشاء الشركات. في تلك الأثناء، بدأت الحكومة في محاولة تصحيح الاختناجات التشريعية والرقابية والقانونية، والتي يجب على الجهات الحكومية المختصة تنفيذها، فهي تكفل حماية كل من الاقتصاد المحلي ومصالح

المستثمرين وفي نفس الوقت تجذب الاستثمار الخارجي وتقليل الخسائر على الدولة والمستثمرين. كذلك تفرض علينا تلك الأزمات موائمة التطورات والاحتياجات التي تفرضها من خلال تجديد وتطوير القوانين والتشريعات الموجودة حالياً. وسأمل الرشد أن توفرت خلق إدارة للأزمات في أجهزة الدولة قاتلاً «أما أن الأمان لوجود إدارة مخاطر وأزمات للتنبؤ بها قبل حدوثها ورسم السياسات والحفظ والحول البديلة للتعامل مع هذه الأزمات لتخفيف وطأتها على الاقتصاد الوطني وميزانيات الدولة لا فليد أن يكون هناك هيئة مستقلة أو إدارة مستقلة موضوعية محايدة، لمصلحتها الوحيدة هي حماية الاقتصاد الوطني ومصالح الشركات والمستثمرين وتقليل الخسائر، وكل ذلك لا بد وأن يسبقه خطة تنظيمية

قرار يمنع تأسيس الشركات السامعة، وأشار إلى أن استمرار منع تأسيس الشركات دفع المستثمرين بأموالهم إلى التوجه نحو الخليج، لإنشاء الشركات. في تلك الأثناء، بدأت الحكومة في محاولة تصحيح الاختناجات التشريعية والرقابية والقانونية، والتي يجب على الجهات الحكومية المختصة تنفيذها، فهي تكفل حماية كل من الاقتصاد المحلي ومصالح

التوصيات

- قدم الرشد عدد من التوصيات التي شأنها دعم الاقتصاد الوطني وحماية من التغيرات التي تحدث سواء على مستوى المحلي أو العالمي، والتي من شأنها أيضاً حماية حقوق المستثمرين والشركات، وهي كالآتي:
- تأسيس إدارة مخاطر وأزمات متخصصة برسم السياسات والخطة الاقتصادية
- الاستباقية للتعامل مع مختلف سيناريوهات التغيرات الاقتصادية وتخفيف أثرها والخروج منها بأقل خسائر ممكنة.
- إعادة النظر في عمليات الترخيص الخاصة بالشركات السامعة المقلدة، من ناحية تقليل مدة الترخيص وفقاً للقانون سنة 1984 لإتمام عملية الترخيص من سنتين إلى سنة.
- وضع هوية اقتصادية وضرورة الإسراع في تنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال الشراكة وطرح الفرص الاستثمارية
- لهدف تحريك المحلة الاقتصادية في البلاد وحلّ الوظائف.
- أن يكون هدف الدولة تشجيع زيادة إبراز الشركات في بورصة الكويت.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

توقيع مذكرة تعاون بين هيئة أسواق المال والجمعية الاقتصادية

- تعاون لخدمة الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية
- تبادل الخبرات المعرفية في الدراسات والأبحاث والاستشارات
- الارتقاء بالثقافة الاقتصادية والاستثمارية لتطوير الاقتصاد الوطني



أعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية مع أد. أحمد اللحوم وبجانبه هيا ليمن بويدي



أ.د. أحمد اللحوم ومشاري لعبدالجليل خلال تاليد مذكرة التفاهم

وتطوير منظومة سوق التوكيت لأوراق المالية، وتنمية أسواق المال، وحماية متعاملاتها، بما يتماشى إيجابياً على الاقتصاد الكويتي بشكل عام، فيما تقوم الجمعية وهي جهة فقه عالم تضم أصحاب الاختصاص العلمي في مجال الاقتصاد بتنمية الثقافة الخيرية ورفع المستوى المهني والأدبي في ميادين الاقتصاد وتوفير المقومات والركائز اللازمة لتطويرها في دولة الكويت.

والاستشارات أو الاستطلاعات، وأيضاً التأميل والتدريب، وتصدر الإشرة إلى أن هيئة أسواق المال تضع ضمن أهدافها توسيع نطاق شركتها مع مؤسسات الجمع المدني ومناه- جسور تعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يحقق أهداف كافة الأطراف، كما تجدر إثارة هيئة أسواق المال لخصص تنظيم نشاط أوراق المالية والإشراف عليها.

الشمول المالي مجتمعيًا، وتتبنى هذه الاتفاقية عدة مجالات للتعاون بين الطرفين تشمل على التسقيط للعمليات التوعوية المشتركة والتي تشمل ورش العمل النقابية، والدورات واللقاءات والحلقات النقابية، وغير ذلك من الأنشطة الأخرى في إطار مشروع الهيئة الوطني لتعزيز الشمول المالي والوعي الاستثماري، كذلك تبادل الخبرات المعرفية في الدراسات والأبحاث

الهيئة وكذلك الجمعية، بوجود تعاون مشترك يجمع بينهما لخدمة الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد والارتقاء بالثقافة الاقتصادية والاستثمارية في المجتمع ودعم المبادرات التي تهدف لتحقيق ذلك وإبرأكا من الطرفين بأهمية تنسيق جهود التعاون المشتركة بينهما لتحقيق مسهدفاتهما الترابية لتطوير الاقتصاد الوطني ودعم توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز أسس

وقعت هيئة أسواق المال اليوم الخميس مذكرة تعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية، بحضور معالي الجهتين، حيث قام بالتوقيع على الوثيقة من جانب الهيئة الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحمن اللحوم - رئيس مجلس المفوضين - المدير التنفيذي، ومن جانب الجمعية مشاري عبدالك العبدالجليل- رئيس مجلس إدارة الجمعية، تأتي هذه الاتفاقية تحفها مسهدفات

أشار إلى أن «الجمعية» منارة لتوعية المواطنين علي الكاظمي: قضايا المبادرين أولوية اقتصادية



علي فيصل الكاظمي

تواجد العنصر الشبابي
سيمنح الفرصة لطرح
الأفكار والقضايا
الاقتصادية بروية
متجددة

أكد عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية علي فيصل الكاظمي أن فوز قائمة التطوير الاقتصادي في انتخابات مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية سيكون انطلاقاً حقيقية نحو تعزيز الثقافة الاقتصادية لدى المجتمع وأشار في تصريح خاص لـ «النهاش» إلى أن الجمعية كانت - ولا تزال - منارة للثقافة الاقتصادية من خلال الندوات والمؤتمرات المتواصلة التي تقوم بتنظيمها وتطرح من خلالها القضايا التي تهم المجتمع وبيئة الأعمال، والتي تستضيف من خلالها العديد من المتحدثين في القطاعات المختلفة وأشار الكاظمي أن تواجد العنصر الشبابي ضمن تشكيلة مجلس الإدارة سيمنح الفرصة ل طرح الأفكار الخاصة بالشباب والتعبير عن قضاياهم ومشاكلهم وطرح الحلول لها من خلال الجمعية.

وأوضح أن الاهتمام بالمبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمثل محوراً رئيسياً في تنمية وتطوير الاقتصاد، مستردكا ما تقول هناك العديد من الشركات بدأت بصغيرة مثل غوغل وأمازون وتحولت فيما بعد لعالمنا الاقتصادي العالمي وأوضح أن الاهتمام بهذا القطاع الحيوي ودعمه يمثل هدفاً ضمن استراتيجيتها لتوجيه الشباب نحو القطاع الخاص.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

خلال حلقة نقاشية لـ "الجمعية الاقتصادية" حول "حركة العقار الكويتي خلال 30 سنة وأبرز التحديات" الصفار: "النفط" و"الرواتب" و"سعر الفائدة" محركات التداول العقاري



جانب من فعاليات الندوة

وأشار الصفار إلى ارتفاع حجم التمويل العقاري بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2000 إلى 2005، وذلك لعدة أسباب أهمها، رفع سعر الفائدة أكثر من مرة وزيادة نسبة البنية في القطاع السكني وإدراج 9 شركات جديدة في البورصة.

سنة المضاربات العقارية

ونوه الصفار إلى كسر قيمة التداولات العقارية حاجز الـ 4 مليارات للمرة الأولى عام 2007 متهمة 4,447 مليار دينار بزيادة 57% عن سنة 2006، مشيراً إلى أن هذه السنة سميناً بـ "سنة المضاربات العقارية" وذلك نظراً لزيادة القيمة التداولية بشكل كبير ووصول برميل النفط إلى 90 دولار وانخفاض أسعار الفوائد البنكية وهجرة الأموال إلى الكويت نتيجة الأزمة العالمية البعيدة. ولفت إلى الانعكاس السلبي للأزمة المالية العالمية، وتمتع الشركات العقارية والوآئنين العقارية عام 2008، وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة على حركة التداولات، ما أدى إلى انخفاض القيمة التداولية للعقار بنسبة 31% عام 2009 بقيمة إجمالية بلغت 1,869 مليار دينار. ومع استقرار أسعار النفط عام 2010 وتحقق قفص في الموازنة العامة وزيادة رواتب القطاع العام ومنح مستحقات إضافية وكذلك منح نهاية الخدمة للعديد من القطاعات النفطية والعسكرية، وارتفاع الطلبات الإسكانية إلى 87 ألف طلب، ارتفعت القيمة التداولية إلى 2,298 مليار بزيادة 75% عن تداولات 2009، وازدادت نسبة الإشغال في العقار الاستثماري بنحو 95%.

من انخفاض التداولات العقارية نحو 20% عن عام 1999 بقيمة تداولات إجمالية بلغت 1,099 مليار دينار. وعلى صعيد المحافظات، تصدرت محافظة حولي في ذلك الوقت المشهد العقاري بنسبة 53% من مجمل التداولات، تليها محافظة الفروانية بنسبة 22%، محافظة الأحمدي بنسبة 11%، ثم محافظة العاصمة بنسبة 10% وأخيراً محافظة الجبراء بنسبة 6,2%. وكانت أكثر المناطق تداولاً (جنوب السرة، السرة، قرطبة وسالوى).

ارتفاع التداولات

لفت الصفار إلى أن الأحداث السياسية العالمية عام 2001 وعلى رأسها أحداث 11 سبتمبر، أثرت بشكل كبير على حركة التداولات العقارية في البلاد ودخل مناطق جديدة ومن ثم ارتفاع التداولات العقارية الكويتية وتجاوز مجمل التداولات المليار اللتني. وقال إن القيمة التداولية للعقارات عام 2003 بلغت نحو 2,828 مليار دينار بزيادة 87,26% عن عام 2002، وبلغ إجمالي عدد الصفقات في الكويت خلال ألف صفقة وهو يمثل أكبر عدد صفقات في الكويت خلال عام، وذلك نتيجة انخفاض سعر الوحدات السكنية ووقف القرضين من بنك التسليف على البيوت المشاعة. واحتلت القطاعات السكنية هذا العام نسبة 63%، فيما بدأت العقارات الاستثمارية في الارتفاع بنسبة 35% من مجمل التداولات، كما قفز سعر المتر من 260 إلى 2600 دينار، وشهدت التداولات كذلك صفقات كبيرة وصلت لـ 10 مليون دينار لعدد 100 قسيمة في منطقة المسيلة.

نظمت اللجنة النقابية بالجمعية الاقتصادية الكويتية حلقة نقاشية تحت عنوان "حركة العقار الكويتي خلال 30 سنة وأبرز التحديات"، بهدف إلقاء الضوء على أهم المحطات والتطورات العقارية خلال الثلاثة عقود الأخيرة في الفترة من (1995 - 2025). وفي سبيل إجراء النقاش والتعرف على طبيعة السوق العقاري قبل وبعد الغزو العراقي الفاشم، استضافت الجمعية الباحث والمستشار العقاري على الصفار للحديث عن حركة السوق العقاري الكويتي على حلقين الأولى انطلقت أول من أسس وتناول خلالها الصفار تطورات العقار خلال 15 عاماً في الفترة من (1995 - 2010) والثانية ستمتد الأسبوع المقبل لتسليط الضوء على المحطات العقارية في الفترة من (2010 - 2025).

وتطرق الحلقة النقاشية الأولى بإدارة عضو مجلس الإدارة أمين سر الجمعية الاقتصادية الكويتية ممد بدر الجوعان إلى المؤثرات العامة على السوق العقاري الكويتي، من أحداث جيوسياسية وتقلبات اقتصادية عالمية وتاريخ أسعار الفائدة البنكية ما بين الارتفاع والانخفاض والفايزين العقارية المتلاحقة وغيرها من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المنظومة العقارية في البلاد بأشكالها كافة من عقارات سكنية، استثمارية، تجارية، حرفية وغيرها. بدوره، قال الباحث والمستشار العقاري على الصفار إن أسباب التطرق إلى حركة العقار خلال الثلاثة عقود الأخيرة، جاء نتيجة التقلبات التي طرأت على السوق ما بعد الغزو العراقي والتي كانت بمثابة مرحلة انتقالية، حيث انتقل السوق من مليوني إلى ملياري وفي مرحلة لاحقة من مليار إلى مليارين ثم الانتقال مباشرة إلى الأربعة مليارات دون المرور على الثلاثة مليارات عام 2007 ومن ثم تحقيق ذروة التداولات العقارية عام 2014.

وأشار الصفار إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع الرواتب وأسعار النفط على حركة التداولات العقارية، إذ أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الانفاق الحكومي على المشاريع ومن ثم ارتفاع أسعار العقار، في حين توجد علاقة عكسية بين ارتفاع أسعار الفوائد البنكية والعقار، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة البنكية إلى انخفاض أسعار العقار والعكس.

مرحلة انتقالية

أشار الصفار إلى أن قيمة التداولات العقارية قبل عام 2000 كانت تمثل المرحلة الانتقالية الأولى من المليون إلى المليار دينار حيث كانت القيمة التداولية عام 1999 نحو 1,239 مليار دينار بزيادة 20% عن تداولات عام 1998، وكان نصيب القطاع العقاري السكني نحو 80% من إجمالي التداولات، وارتفاع إلى 94% عام 2000 بالرغم

الوحدات الجاهزة أفضل حلول "الرهن"

أكد الصفار أهمية وجود حلول مالية وافية متناسبة للتمويل العقاري، لافتاً إلى أن الحل الأمثل لمشكلة الرهن العقاري، هو تدشين وتوزيع وحدات سكنية متكاملة، وإبعاد المواطن عن استلام الأموال والتصرف فيها، لأنه لا يمتلك الخبرة الكافية بأمور البناء، فالأفضل بناء وحدات جاهزة وتسليمها للمواطن، وإبد من تصافر التمويل والتطوير العقاري ودعم الحكومة لنجاح قانون المطور العقاري.

تمكين المطور العقاري

أكد الصفار أن أفضل شكل للمطور العقاري يتمكين قانون 2023/118 والخاص بتطوير المساكن بشكل مباشر عن طريق الموسسة العامة للرعاية السكنية وتناغم ذلك مع الجدوى الاستثمارية للمطور لكي يتم تطوير المساكن، لافتاً أن الشعب الكويتي اليوم في انتظار تطوير هذه المنظومة إسماعها مع وجود نحو 100 ألف طلب إسكاني متراكم، لذا فنحن في حاجة إلى التطوير بشكل سريع.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

الكويت لديها فرصة لتحقيق الريادة فيما عبر القطاع الخاص

«الاقتصادية»: «الشراكة بين «العام والخاص» تحقق «الاستدامة»



مؤتمر اجتماعي للمتحققين في الشؤون الاقتصادية والتمويل والبنوك



● خبيرة عمر أبو القحوم

تعد المحترفين في شتى المجالات في الكويت من أهم الموارد البشرية على أهمية الاستدامة في الأعمال والمبداً العمرانية لإقنين إلى أن القطاع الخاص والمالي يمثلان أدواراً حاسمة للحد من الأثر البيئي. وأشاروا خلال الندوة التي نظمتها الجمعية الاقتصادية إلى أن الكويت لديها فرصة كبيرة من خلال حلول مبتكرة تتماشى مع القيم المجتمعية والوطنية وأن هناك حاجة لتبني التقنيات وتطوير البنية التحتية وتعزيز الابتكار.

يبلغ التمويل: 1.26 تريليون دولار سوق التمويل المستدام في الخليج عام 2033

80% من المستهلكين بالخليج على استعداد لدفع 9.7% أكثر للمنتجات المستدامة

ياسمين الكندري: 1.3 تريليون دولار إجمالي سوق المباني عالمياً في 2024

محمد الصايغ: فجوة بين احتياجات سوق العمل والمناهج الدراسية

القطاع أن الإلتزام بتعايير ESG يمتد من قطاع النفط والغاز إلى قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والبنوك. ويعدّ أن تأثير أصحابها ESG على النمو الاقتصادي في دول الخليج القوي أن الشركات التي تلتزم بتعايير ESG تحقق زيادة في الكفاءة التشغيلية وتحسن في السمعة المؤسسية. كما جذب المستثمرين والعملاء. وتعتبر القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية المتغيرة، مما يحمي الشركات من الأزمات المالية. وفي المحور الثاني معايير المسؤولية البيئية الاجتماعية والمؤسسية. كما أن تقارير ESG في تقرير الشفافية وبناء الثقة وإتاحة المعلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي. وحصول الشركات على تقييمات عالية من الإحصائيات المؤسسية. يعدّ قطاع الهندسة والبناء والبنوك والقطاع العقاري من أهم القطاعات المؤسسية. وتعتبر معايير ESG أداة لقياس أداء الشركات ومدى التزامها بالاستدامة. ويعدّ أن الإلتزام بتعايير ESG يمتد من قطاع النفط والغاز إلى قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والبنوك. ويعدّ أن تأثير أصحابها ESG على النمو الاقتصادي في دول الخليج القوي أن الشركات التي تلتزم بتعايير ESG تحقق زيادة في الكفاءة التشغيلية وتحسن في السمعة المؤسسية. كما جذب المستثمرين والعملاء. وتعتبر القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية المتغيرة، مما يحمي الشركات من الأزمات المالية. وفي المحور الثاني معايير المسؤولية البيئية الاجتماعية والمؤسسية. كما أن تقارير ESG في تقرير الشفافية وبناء الثقة وإتاحة المعلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي. وحصول الشركات على تقييمات عالية من الإحصائيات المؤسسية. يعدّ قطاع الهندسة والبناء والبنوك والقطاع العقاري من أهم القطاعات المؤسسية. وتعتبر معايير ESG أداة لقياس أداء الشركات ومدى التزامها بالاستدامة.

ثاني حلقات "الاقتصادية" عن "حركة التداولات في الكويت" الصفار: عام 2014 أعلى قيمة تداول عقاري في 3 عقود بقيمة 4,8 مليار دينار



الدكتور أحمد السيد الكبير خلال ندوة الجمعية الاقتصادية

التحول أمام الراغبين بالوصول على بيت العمر، ولت إلى ارتفاع حجم التداولات العقارية حتى وصلت إلى أعلى قيمة تداولية عام 2014 بمبلغ 4,880 مليار دينار بزيادة 44% عن العام السابق له، وبعد صفقات بلغت 8271 صفقة، لافتاً إلى وجود عدة عوامل ساهمت في نمو المعاملات خلال 2014 منها إضافة دعم مواد البناء المستخدمة ومرونة التحويلية للبنوك التجارية، وارتفاع عدد الطلبات السكنية لأكثر من 109 آلاف طلب.

أكد الباحث والمستشار العقاري على الصفار أهمية إنشاء هيئة عقارية للموازنة بين استخدامات الأراضي السكنية والاستثمارية، لافتاً إلى أن تأثير الهيئة العقارية مهمة لاستخدام الأراضي والتصرف على كيفية استثمار الأراضي التجارية وإنشاء مرفوز منها يوازي الأراضي السكنية. والتعامل باحترافية مع استخدام الأراضي من أبرز أهداف الهيئة العقارية. وقال الصفار خلال الحلقة النقاشية الثانية عن تطورات السوق العقاري التي نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية تحت عنوان "حركة العقار الكويتي خلال 30 سنة وأبرز التحديات" إن حركة التداولات العقارية خلال الفترة من عام 2010 وحتى 2025، شهدت العديد من التقلبات بين الصعود والهبوط نتيجة عدة عوامل أبرزها أزمة كورونا وتغيرات أسعار الفوائد البنكية والتضخم العقارية الحديثة.

وأشار الصفار خلال الحلقة النقاشية التي أدارها عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الدراسات والبحوث والجمعية الاقتصادية حمد خالد العبد الكريم، إلى أن التداولات العقارية بدأت في الارتفاع عام 2011 مسجلة نحو 2,896 مليار دينار بزيادة 26.5% عن 2010، لافتاً إلى أن العقار السكني سجل 54% من حجم التداول، مقابل 37% للاستثمار و9% للتجاري، ويعود السبب في ذلك لتفعيل قانون 2008/98 وتنكس على السوق العقاري، مما أدى إلى نمو مبيعات العقار الاستثماري وفتح باب



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

أكدت خلال الاحتفال بيومها أنها تمثل 60% من قوة العمل الوطنية و28% من المناصب القيادية

الحويلة: المرأة الكويتية شريك حقيقي وفاعل في نهضة الوطن

□ نسبة الكويتيات في مؤسسة البترول 54%... و41% من المناصب القيادية بالبنك المركزي

□ الطاهر: الكويت تولي اهتماماً خاصاً بتمكين النساء ذوات الإعاقة بتوفير الخدمات التعليمية

■ فارس العبدان



الزيرة د. أمال الحويلة تكلمت كلمتها



وزيرة الشؤون الاجتماعية د. أمال الحويلة وممثل الأمين العام للامم المتحدة غادة الطاهر تقدمان الحضور وتوجّه للنساء المجتمعين

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطولبة الدكتورة أمال الحويلة أن المرأة الكويتية التمت خلال العقدين الماضيين أنها ركز أسسها من أركان التنمية الوطنية، مشيرة إلى أنها تملت تطلعات ألفتة وتغلبت في مقدمة مسيرة التنوير والنهضة السعيدة أنها تمثل ما نسبته 60% من قوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي، وتعد 40% من القطاع الخاص، ويشغل بجدارة 28% من المناصب القيادية في الدولة.

وقالت الحويلة في الاحتفال بيوم المرأة الكويتية الذي نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية أسس، بالتعاون مع المكتب الدائم للأمم المتحدة، حفل غلتها هذه المناسبة وقد أكملتها عشرين عاماً من الإذخارات والطاء، منذ ترويج مكنسات المرأة الكويتية بتبليها حقوقها السياسية الكاملة في السلس عشر من مايو 2005. وأضافت إننا اليوم نقف أمام محطة تاريخية مضيئة، نستذكر فيها بكل فخر واعتزاز مسيرة طويلة من التحديت والتطلعات والتفاحات، وتؤجها المرأة الكويتية بعزيمة وإصرار لنؤكد مكانتها كشركة حقيقي وفعال في نهضة دولة الكويت وتقدمها في شق العيالات.

مسيرة مباركة

ولفتت الحويلة إلى أن هذه المسيرة المباركة لم تكن لتتحقق لولا الإيمان العميق ولوجبة الحكمة لقيادتنا السياسية ممتلئة في صلب السمو أمير البلاد الشيخ صباح مشعل الائمة الذي طالما أكد على ضرورة دعم المرأة وتمكينها وتعزيز دورها كشركة أساسي في بناء الدولة والمجتمع.

أضافت: تجلت بعظمة المرأة الكويتية في سلك القضاء والسلك التعليمي والسياسي والمؤسسات المعنية العسكرية، وفي القطاعين العام والخاص، حيث بلغت نسبة النساء الكويتيات في مؤسسة البترول الكويتية 54% في المئة، واحتلت 41% في المئة من المناصب القيادية في بنك الكويت المركزي.

وتعدت المرأة الكويتية بكونها الأولى خليجياً في تبني مبادرة تمكين المرأة في القطاع الخاص لعام 2023، مبيئة أن هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل شواهد مشرفة تؤكد التحول الملموس نحو تعزيز مكانة المرأة وتمكينها في مختلف القطاعات.

مبادرات "الشؤون"

وبينت الحويلة أن وزارة الشؤون الاجتماعية حرصت على أن تكون المرأة شريكاً أساسياً في هذا المسار الوطني، فطلقت العديد

تقدم تعليمي

ولفتت الطاهر أن المرأة الكويتية أثبتت تفهماً لافاقاً في مجال التعليم، حيث سجلت لياحة، وظف البيانات منظمة اليونسكو لعام 2024، معدلات شبة كاملة في مواءمة النساء، مع ارتفاع ملحوظ في نسب التحاق الإناث بالتعليم العالي، كما ويشكل الفتيات اليوم نسبة كبيرة من خريجي التخصصات العلمية والتكنولوجية، مما يعزز من مساهمتهن في بناء الاقتصاد عرقي متنوع.

النساء القيادية

وأشارت الطاهر إننا نعيد تدايماً في تعظيم المرأة في المناصب القيادية ومجالس الإدارة وجميع الوزارات والهيئات الحكومية، بما ينعكس نوعياً وطنياً نحو تحقيق التوازن في مراكز القرار. وأكدت أن دولة الكويت تبني اهتماماً خاصاً بتمكين النساء ذوات الإعاقة، بما في ذلك توفير الخدمات التعليمية والتأهيلية، وتسهيل ميعتهن في المجتمع وتعزيز حقوق هذه الفئة من خلال برامج دعم متخصصة.

ويجربها تلك تمثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق الحويلة في دولة الكويت غادة الطاهر، قد حققت دولة الكويت خطوات ملموسة في مجال تمكين المرأة وتعزيز المساواة على مدار العقود الماضية، وتعد الإصلاحات التشريعية والمبادرات الحكومية الأخرى لياحة واتساعاً على التزام الدولة بضمان حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة.

وأضافت وقد ألقى مجلس حقوق الإنسان خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير لعام 2025 على الإذخارات التي حققتها الكويت في مجال حقوق المرأة، بما في ذلك اعتماد سياسات تهدف إلى حماية النساء من العنف، وتمكينهن اقتصادياً وتوسيع مشاركتهم في مواقع صنع القرار.

من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة الكويتية اجتماعياً واقتصادياً وأسرياً، وتعزيز مكانتها وتوفير بيئة داعمة للإسهاماتها الفاعلة، والشراكة مع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

20 عاماً من التحديتات

وقالت الحويلة عشرين عاماً من الإذخارات، طوبت عشرين عاماً من التحديتات التي طالها إرادة الشعب الكويتي إلى فرض واقع ملموس، واعتلائها اليوم هو يجيبه أمير فضته على أنفسنا بأن تبني المرأة الكويتية مركزاً كافة تطلعات الوطن، وعنواناً للفرور رمز للطاء.

السفيرة الأميركية: معجبة كثيراً بإنجازات المرأة الكويتية

أكدت السفيرة الأميركية لدى دولة الكويت كرين ساسلار "أنه لشرف كبير لي أن أكون هنا اليوم بروقة الزيرة د. أمال الحويلة والسفير والمنسق الإقليمي للأمم المتحدة، مضيئة "أنا معجبة كثيراً بإنجازات التي حققتها المرأة الكويتية، ولكنني ألتف بشغف للإستماع إلى صوتها وهي تكلم موقعها الحالي، وتعدد ما هي أولوياتها، وأين تطمح أن تصل، وذلك بما يتماشى مع الرؤية التي يفوقها سمو الأمير لمستقبل دولة الكويت".

نساء الكويت في قائمة "فوربس"

تلت ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق الحويلة في دولة الكويت غادة الطاهر، تفتخر بوجود عدد من النساء الكويتيات ضمن قائمة فوربس أقوى 100 امرأة في العالم، ومن بينهن الحكومة غيرة الخرافي، وهي أول امرأة تتولى رئاسة جامعة الشرق الأوسط، والمهندسة سارة أكبر، التي قد تعيد دوراً بارزاً في إطفاء مرائق ألق الفظ بعد تحرير الكويت.

62 مرتبة

ذكرت الزيرة الحويلة أن هناك العديد من الأرقام التي تفتخر بمسيرة البلاد إلى 62 مرتبة في مؤشر المرأة والسلاية، و111 نقاط في تقييم الجفوة العالمية بين البنسجين.

إنجازات تشريعية

أشارت الحويلة إلى أن الكويت أثبتت خطوات تشريعية رائدة للمرأة تعكس بإفاه المبادئ 153 و182 من بين الجراء، والتفكير كالتا تعالان عوراً في المعاملة العزائية بين الشدة والتعظيم بناءً على النوع، وبما يشكل نقلة من حقوق المرأة، ففرت تلك الخوطات حماية المرأة وكزست مبادئ العدالة والمساواة، انسجها مع ما نأش عليه دستور الكويت في المواد (29 و 9).



مشروع الميزانية المقترحة لعام 2026/2025

تنفيذا للبند 9 من المادة 39 من الباب الخامس للنظام الأساسي للجمعية الاقتصادية الكويتية يقوم مجلس الإدارة بإعداد مشروع الميزانية للسنة المقبلة، وذلك بهدف رسم السياسة المالية في حدود الإمكانيات المتاحة، ويتم الاسترشاد بالممارسات الفعلية للإيرادات والمصروفات الفعلية خلال السنوات السابقة، مع الأخذ بالاعتبار الأنشطة والفعاليات المتوقعة خلال السنة المالية المقبلة 2026/2025

وجدير بالذكر أن السنة المالية للجمعية الاقتصادية الكويتية تبدأ في أول سبتمبر (أيلول) وتنتهي في 31 أغسطس (آب) من كل عام، ويتكون مشروع الميزانية التقديرية من البنود التالية:

● الإيرادات :

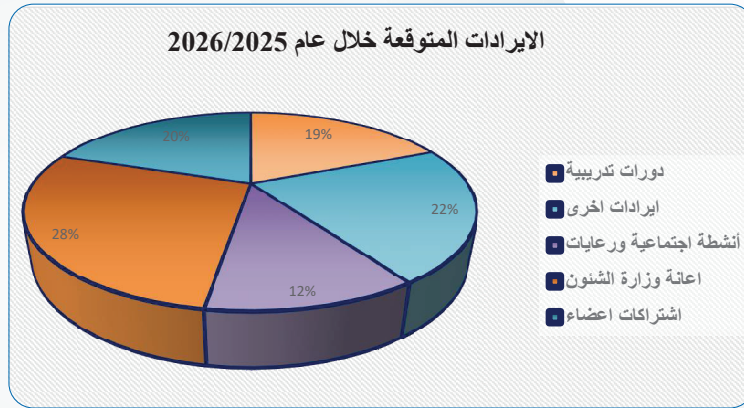
- إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- رسوم اشتراك الأعضاء
- إيرادات الدورات التدريبية
- إيرادات مؤتمرات ومشاركات خارجية
- إيرادات أخرى

● المصروفات :

- مصروفات الإدارية والعمومية
- مصاريف الدورات التدريبية
- مصاريف الندوات الثقافية
- مصاريف لجنة اجتماعية
- مصاريف ندوات لجنة السياسات
- مصاريف مؤتمرات المشاركات الخارجية
- مصاريف أخرى

الإيرادات

تبلغ الإيرادات التقديرية الإجمالية المتوقعة للجمعية خلال السنة المالية المنتهية في 2026/8/31 حوالي 86,000 دك موزعة على الشكل التالي:



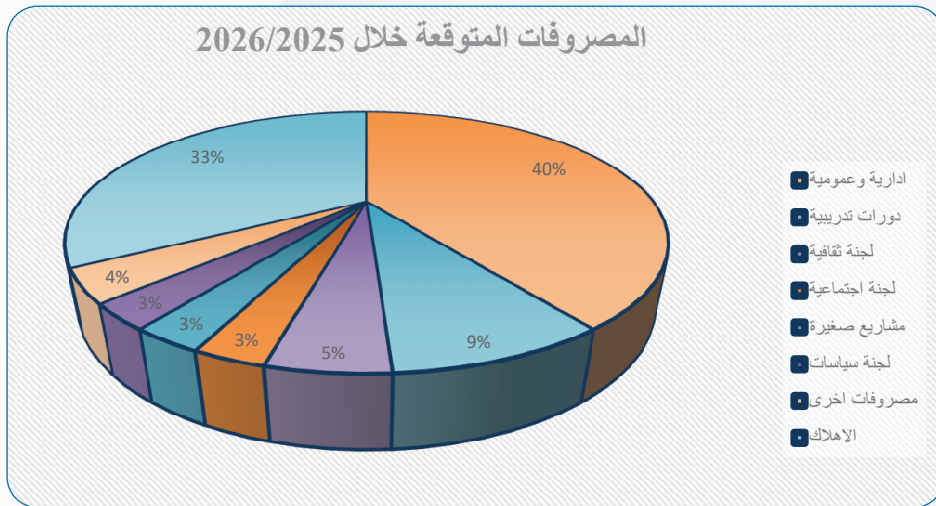
وبناء على بنود الإيرادات المتوقعة فإن نسبة الإيرادات التي سوف تحصلها الجمعية من إيرادات الأنشطة تبلغ حوالي 52% من مجمل الإيرادات المتوقعة تليها كل من الإيرادات الذاتية بنسبة 20% وكذلك الدعم الحكومي يبلغ حوالي 28%.

والجدول التالي يوضح بإيجاز مصادر إيرادات الجمعية المتوقعة خلال السنة المالية 2026/2025

النسبة من إجمالي الإيرادات	القيمة ألف د.ك	الإيرادات
19%	16	دورات تدريبية
22%	19	إيرادات أخرى
12%	10	أنشطة اجتماعية ورعايات
28%	24	إعانة وزارة الشؤون
20%	17	اشتراكات أعضاء
100%	86	الإجمالي

المصروفات :

تبلغ إجمالي المصروفات التقديرية المتوقعة للجمعية خلال السنة المالية 2026/2025 حوالي 110,000 دك موزعة على الشكل التالي :



بناء على بنود المصروفات المتوقعة فان نسبة المصروفات الادارية والعمومية تقدر بحوالي 40% من مجمل المصروفات المتوقعة وذلك لدعم أنشطة الجمعية تليها مصاريف الدورات التدريبية لتمكين الأعضاء مهنيًا بنسبة 9% وكذلك لدعم أنشطة لجان الجمعية (السياسات - الثقافية - المشاريع الصغيرة والمتوسطة - الاجتماعية) وذلك لتعزيز روح المبادرة والروابط الاجتماعية للأعضاء والتي تقدر بـ 14%.

كذلك الاهلاك نسبة 33% واخيرا تمثل المصاريف الأخرى 4% من إجمالي المصاريف المتنوعة تحسبا الي أي مصاريف طارئة.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

والجدول التالي يوضح بإيجاز مصروفات الجمعية المتوقعة خلال السنة المالية 2026/2025

المصروفات	القيمة ألف د.ك	النسبة من إجمالي المصروفات
ادارية وعمومية	44	% 40
دورات تدريبية	10	% 9
ثقافية	5	% 5
لجنة اجتماعية	4	% 3
مشاريع صغيرة	3	%3
سياسات	3	% 3
مصروفات اخرى	4	% 4
الاهلاك	37	% 33
الإجمالي	110	% 100

ملخص مشروع الميزانية التقديرية لعام 2026/2025

تقديرات السنة المالية 2026/2025	السنة المالية 2025/2024		البيان
	الفعلي	التقديري	
86,000	57,719	72,000	أجمالي الإيرادات
110,000	88,030	109,000	إجمالي المصروفات (-)
(24,000)	(30,311)	(37,000)	الزيادة (النقص) المتوقع

أ.م.ب.ص.ن.ه
رئيس مجلس إدارة
الجمعية الاقتصادية الكويتية



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

تقرير البيانات المالية المنتهية في 2025/8/31



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

تقرير البيانات المالية المنتهية في 2025/8/31

بوبيان تدقيق الحسابات
BOUBYAN Auditing Office

INDEPENDENT MEMBER OF



ABACUS
WORLDWIDE

محاسبون قانونيون - مستشارون ماليون

تلفون: 40 2249 40 (965) - فاكس: 65 65 2249 (965)
ص.ب: 17445 الخالدية - الرمز البريدي 72455 الكويت
www.boubyanaudit.com office@boubyanaudit.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / رئيس وأعضاء الجمعية
الجمعية الاقتصادية الكويتية
دولة الكويت

تقرير البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة للجمعية الاقتصادية الكويتية والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 أغسطس 2025 وبيانات الإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية من مسؤولية الإدارة ، وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد البيانات المالية بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

مسئولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء على التدقيق الذي قمت به ، لقد قمت بالتدقيق وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية ، يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مراقب الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، ولتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي ، ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية .

باعتقادي ان الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً يمكنني من إبداء رأي التدقيق.



بوبيان تدقيق الحسابات
BOUBYAN Auditing Office

INDEPENDENT MEMBER OF



ABACUS
WORLDWIDE

محاسبون قانونيون - مستشارون ماليون

تلفون: 2249 40 40 - فاكس: (965) 2249 65 65
ص.ب: 17445 الخالدية - الرمز البريدي 72455 الكويت
www.boubyanaudit.com office@boubyanaudit.com

الرأي

برأيي ، ان البيانات المالية تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي للجمعية الاقتصادية الكويتية كما في 31 أغسطس 2025 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية .

تقرير المتطلبات التنظيمية الأخرى

برأيي كذلك ، ان الجمعية تملك حسابات منتظمة ، وان الجرد اجري وفقا للأصول المرعية ، وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في السجلات المحاسبية للجمعية ، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي ، لم يرد إلي علمي أية مخالفات لسياسات الجمعية وقعت خلال السنة المالية علي وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للجمعية

يحيى عبد الله الفودي وشركاه
مراقب حسابات رقم 83 فئة أ
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
عضو في ABACUS

الكويت في : 2025-10-26

بوبيان
بوبيان لتدقيق الحسابات
BOUBYAN Auditing Office

مدير عام
م. محمد بن كرمه
م. محمد بن كرمه



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

تقرير مجلس الإدارة السنوي

الجمعية الاقتصادية الكويتية
الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 أغسطس 2025

2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي	إيضاح	البيان
72,234	83,317	3	الموجودات المتداولة
100,000	100,000	4	نقد لدي البنوك
3,229	1,632	5	الودائع الثابتة
			أرصدة مدينة أخرى
<u>175,463</u>	<u>184,949</u>		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
393,824	357,304	6	المتكاثات والمعدات
<u>393,824</u>	<u>357,304</u>		مجموع الموجودات غير المتداولة
<u>569,287</u>	<u>542,253</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات والوفور المتجمع
1,520	1,097	7	المطلوبات المتداولة
34,879	34,879	8	أرصدة دائنة أخرى
			أمانات للغير
<u>36,399</u>	<u>35,976</u>		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة
19,583	23,283	9	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
<u>19,583</u>	<u>23,283</u>		مجموع المطلوبات غير المتداولة
<u>55,982</u>	<u>59,259</u>		مجموع المطلوبات
			أموال الجمعية
556,485	513,305		الوفور المجمع
(43,180)	(30,311)		(عجز) السنة
<u>513,305</u>	<u>482,994</u>		صافي الوفر المجمع
<u>569,287</u>	<u>542,253</u>		مجموع المطلوبات والوفور المتجمع

✓ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية.

أ. س. ع. م. م.
رئيس مجلس الإدارة

بوبيان
بوبيان لتدقيق الحسابات
BOUBYAN Auditing Office

Handwritten signature of the auditor.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
الكويت

بيان الإيرادات والمصاريف للسنة المالية المنتهية في 31 أغسطس 2025

2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي	إيضاح	البيان
			الإيرادات
12,000	-		إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
4,740	22,010		أشتر لاكلت أعضاء
3,970	9,480		دورات لجنة تدريب وتطوير
9,150	21,030		رعاية قاعات
119	80		إيرادات أخرى
4,125	4,399		فوائد ودیعة
4,440	720		رسوم الانتساب
38,544	57,719		مجموع الإيرادات
			المصاريف والأعباء الأخرى
35,055	44,681	10	مصاريف إدارية وعمومية
4,916	3,717		مصاريف دورات لجنة تدريب وتطوير
3,366	1,632		مصاريف أنشطة ثقافية
-	-		مصاريف المؤتمرات
-	-		مصاريف لجنة السياسات
36,777	36,790	6	استهلاكات
-	-		لجنة مشاريع صغيرة
1,610	1,210		لجنة اجتماعية
-	-		لجنة الملتقى الاقتصادي
(81,724)	(88,030)		مجموع المصاريف والأعباء الأخرى
(43,180)	(30,311)		عجز السنة

✓ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية .



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

تقرير مجلس الإدارة السنوي

الجمعية الاقتصادية الكويتية الكويت

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 أغسطس 2025

2024	2025	البيان
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(43,180)	(30,311)	(عجز) / فائض الإيرادات عن المصاريف للسنة
		تسويات :
36,777	36,790	استهلاكات
1,758	3,700	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(4,645)	10,179	(عجز) / فائض التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل
		التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(2,964)	1,597	أرصدة مدينة أخرى
686	(423)	أرصدة دائنة أخرى
145	-	أمانات للخير
-	-	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(6,778)	11,353	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(327)	(270)	المدفوع لإضافات علي ممتلكات ومعدات
(327)	(270)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية
(7,105)	11,083	صافي (النقص) الزيادة في النقد لدي البنوك
179,339	172,234	النقد لدي البنوك في بداية السنة
172,234	183,317	النقد لدي البنوك في نهاية السنة

✓ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 أغسطس 2025

1- التأسيس :-

تأسست الجمعية الاقتصادية الكويتية في سنة 1970 ، وقد تم تعديل بعض مواد النظام الأساسي للجمعية بموجب القرار الوزاري رقم 26 لسنة 1984 .

تتركز أهداف الجمعية في تنشيط البحث العلمي والتعاون مع المنظمات والهيئات والجمعيات المهنية وعقد المؤتمرات ذات العلاقة بأهداف الجمعية وغير ذلك مما يساعد علي رفع المستوى المهني لأعضائها وتنمية كفاءاتهم العلمية .

ان عنوان الجمعية المسجل هو بنيد القار قطعة 3 قسيمة 36، صندوق بريد رقم 20513 ، الصفاة 13066 ، دولة الكويت .
ان إجمالي عدد موظفي الجمعية كما في 31 أغسطس 2025 (6 موظفين /2025: 6 موظفين/2024) .
تمت الموافقة علي إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2025-10-26 .

2- السياسات المحاسبية :

أ- العرف المحاسبي :

يتم إعداد البيانات المالية علي أساس مبدأ التكلفة التاريخية .

ب- الاستهلاك :

تستهلك الجمعية الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وعلی النحو التالي :-

مباني	أثاث ومفروشات	معدات وأدوات مكتبية	تجهيزات وديكورات	أجهزة تكيف	أجهزة كمبيوتر وعرض
%5	%10	%10	%10	%10	%10

ج - مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي و عقود الموظفين ، ان هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي .

د - تحقيق الدخل :-

تتبع الجمعية المبدأ النقدي في إثبات إيرادات اشتراكات الأعضاء ورسوم الانتساب ، أما باقي الإيرادات والمصاريف فيتبع في إثباتها مبدأ الاستحقاق .

3 - النقدية :-

2024	2025	البيان
دينار كويتي	دينار كويتي	الصندوق
-	-	العهدنة الثنرية
-	-	العهدنة المستدئمة
31,733	4,716	بنك الخليج رقم 5447765
5,684	20,672	بنك الكويت الدولي رقم 11010137360
203	198	بنك الكويت الدولي رقم 11010142399
68	-	بنك التجاري رقم 414012
34,546	57,731	بنك بيت التمويل رقم 11010666975
<u>72,234</u>	<u>83,317</u>	

4 - الودائع الثابئة :-

2024	2025	البيان
دينار كويتي	دينار كويتي	وديعة ثابتة بنك الكويت الدولي رقم 013800490151
50,000	50,000	وديعة ثابتة بنك الكويت الدولي رقم 013800490160
50,000	50,000	
<u>100,000</u>	<u>100,000</u>	



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

تقرير مجلس الإدارة السنوي

الجمعية الاقتصادية الكويتية
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية للسنة المنتهية في 31 أغسطس 2025

5 - أرصدة مدينة أخرى :-

البيان	2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي
تأمينات مستردة	369	402
نعم موظفين	2,860	1,230
	<u>3,229</u>	<u>1,632</u>

6 - الممتلكات والمعدات :-

البيان	مباني (المقر الجديد)	أثاث ومفروشات	معدات والدوات مكتبية	تجهيزات وديكورات	أجهزة تكيف	أجهزة كمبيوتر وعرض	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
التكلفة							
كما في 1 سبتمبر 2024	543,638	79,227	17,998	32,026	10,308	25,870	709,067
إضافات	-	-	-	-	145	125	270
استبعادات	-	-	-	-	-	-	-
كما في 31 أغسطس 2025	543,638	79,227	17,998	32,026	10,453	25,995	709,337
نسبة الاستهلاك	%5	%10	%10	%10	%10	%10	
متراكم الاستهلاك							
كما في 1 سبتمبر 2024	188,333	59,741	17,960	22,718	10,307	16,184	315,243
استهلاك السنة	27,182	5,464	6	1,932	-	2,206	36,790
استبعادات	-	-	-	-	-	-	-
كما في 31 أغسطس 2025	215,515	65,205	17,966	24,650	10,307	18,390	352,033
صافي القيمة الدفترية كما في :-							
31 أغسطس 2025	328,123	14,022	32	7,376	146	7,605	357,304
31 أغسطس 2024	355,305	19,486	38	9,308	1	9,686	393,824

تستهلك الجمعية الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وحسب تاريخ الشراء.

7 - أرصدة دائنة أخرى :-

البيان	2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي
مخصص الإجازات	1,430	1,032
إيرادات مقبوضة مقدما	90	65
	<u>1,520</u>	<u>1,097</u>

8- أمانات للتغير :-

يمثل هذا الحساب مبالغ مقبوضة مقدما للمشاركين في منظمة القيادات العربية الشابة فرع الكويت ، بالإضافة إلى مشروع معا للريادة ومشروع CFA ومشروع BPW.

9- مخصص نهاية الخدمة :-

البيان	2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	17,825	19,583
المحمل علي السنة	1,758	3,700
المدفوع خلال السنة	-	-
الرصيد في نهاية السنة	<u>19,583</u>	<u>23,283</u>



الجمعية الاقتصادية الكويتية
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية للسنة المنتهية في 31 أغسطس 2025

10 - المصاريف العمومية والإدارية :-

2024	2025	البيان
دينار كويتي	دينار كويتي	
19,485	21,049	الرواتب والأجور
1,758	3,700	مكافأة نهاية الخدمة
-	1,360	الإيجار
687	437	قرطاسيه ومطبوعات
2,350	3,542	صيانة
613	634	هاتف وبريد وشحن
898	851	ضيافة ونظافة
442	761	رسوم بنكية
715	1,198	اجتماع الجمعية العمومية
653	610	موقع الجمعية على النت
28	5	متنوعة
296	394	نقل وانتقال
164	406	إقامة وتأمين صحي
1,770	1,940	مكافأة للموظفين
2,042	2,379	إجازات
3	108	تصديقات واعتمادات
36	57	عمولة تحصيل
2,944	4,703	كهرباء وماء
-	47	تغطية الأنشطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي
171	-	تذاكر سفر
-	500	رسوم قضائية
35,055	44,681	

11 - الأدوات المالية :- تعامل الجمعية ضمن نشاطها الاعتيادي في الأدوات المالية مثل نقد لدي البنوك ، وتعتبر القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية كما في 31 أغسطس 2025 مساوية تقريبا للقيمة العادلة لها .

12 - التقريب والتبويب :- تم تقريب المبالغ إلى اقرب دينار كويتي وإعادة تبويب بعض البيانات المالية وذلك لسهولة العرض والإيضاح .



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society



A large area of the page is filled with horizontal dotted lines, providing a template for text entry.



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

تقرير مجلس الإدارة السنوي



الجمعية الاقتصادية الكويتية
Kuwait Economic Society

A blue header bar at the top of the page, with a light blue gradient background below it. The main body of the page is white with horizontal dotted lines for writing.



الهيئة الإدارية

مدير الشؤون الإدارية	هشام محمد الشامي
محاسب	خيري جاد الكريم المازني
سكرتير	جاب الله عبد العزيز
سكرتير	محمد صالح غندور

الجمعية الاقتصادية الكويتية

22450351/2/3/4	هاتف رقم
50437734	رقم خدمة واتساب
22451516	فاكس رقم
info@kesoc.org	البريد الالكتروني
www.kesoc.org	الموقع الالكتروني

 YouTube
kuwait Economic society

 X
@Kesocq8

 Instagram
Kesocq8